

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التحول الديمقراطي في الجزائر بين متطلبات الترسخ الديمقراطي
والممارسات التسلطية
(1989-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:
نهلة سلسبيل بوديصة سيد أحمد كبير

اسم الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء
خواص مصطفى	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
سيد أحمد كبير	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
حياة فراني	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية 2023-2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾

آية ٧، سورة آل عمران

قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۖ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٩﴾

آية ٩، سورة الزمر

اهداء

بعد الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، فإني أتقدم به إلى بوديسة نهلة سلسبيل،
تتمينا لمجهوداتها وإصرارها على النجاح، وعزمها رغم الصعاب.
إلى والدي الكريمين أمي وأبي لولا فضلهما ما كنت أبلغ أي مراد، حفظهما الله وأطال
في عمرهما.
إلى إخوتي سعادتي وفرحتي في هذه الحياة، رعاكم الله بعنايته.
إلى أحبائي وأصدقائي.

شكر وتقدير

أشكر الله عزوجل على توفيقى لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتقدم بشكري الخالص لأستاذي الفاضل "الأستاذ الدكتور سيد أحمد كبير" على حرصه وتوجيهاته القيمة التي كانت عوناً لي لإتمام هذا العمل، فلا تكفى كل كلمات الشكر له، وما قولي إلا أن أدعو الله أن تكون في ميزان حسناته.

كما أتقدم بشكري إلى كل أساتذتي ممن كان لهم الفضل علي، من المدرسة إلى الجامعة.

شكراً لكل من كان له دور في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر بين متطلبات الترسخ الديمقراطي والممارسات السلطوية منذ 1989 إلى 2023، وعالجت الإشكالية المتعلقة بعملية التحول السياسي من خلال تناولها وتحليلها كعملية بين المتغيرات الداخلية والضغط الخارجية التي كانت دافعا لتبني الديمقراطية، ثم ابرزت مختلف الرهانات التي شكلت عائقا لترسيخ نظام الحكم الديمقراطي، وانعكاس هذه العملية التحولية على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، التعددية السياسية، الاستقرار السياسي، الانفتاح الاقتصادي.

Abstract :

This study dealt with the subject of democratic changes between the requirements for democratic processes and authoritarian practices from 1989 to 2023, and addressed also the problem of the process of political transformation by addressing and transforming it as a process between internal variables and external pressures that actually were a motive for adopting the democracy. It then highlighted various bets that constituted an obstacle to the consolidation of democratic governance system and the reflection of this changing process on both political and economic stability.

Sliding words: democratic transition, political pluralism, political stability, economic openness.

قائمة المحتويات

01	مقدمة
03	الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة
03	المشكلة البحثية
04	مجالات الدراسة
04	الفروض العلمية
05	الأهمية العلمية والعملية للدراسة
05	مناهج الدراسة واقترباتها
06	أدوات جمع البيانات
07	الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
07	المفاهيم الأساسية
09	الأدبيات السابقة
11	الفصل الأول: البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر
12	تمهيد
13	المبحث الأول: البناء السياسي والمؤسساتي للجزائر
13	المطلب الأول: البناء السياسي
13	الفرع الأول: الخلفية التاريخية (التطور التاريخي) للنظام الجزائري
18	الفرع الثاني: سمات البناء السياسي الجزائري
19	المطلب الثاني: البناء المؤسسي والدستوري
19	الفرع الأول: تطور البناء المؤسسي والدستوري

23	الفرع الثاني: طبيعة السلطة في الجزائر ومصادر شرعيتها
26	المبحث الثاني: البناء الاقتصادي للجزائر
27	المطلب الأول: طبيعة البنية الاقتصادية في الجزائر
32	المطلب الثاني: أزمة الاقتصاد الجزائري
33	الفرع الأول: انهيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري
35	الفرع الثاني: أزمة المديونية
38	المبحث الثالث: البناء الاجتماعي للجزائر
38	المطلب الأول: الهيكل الديمغرافي (التركيبة السكانية)
39	الفرع الأول: التوزيع السكاني والبنية العمرية
41	الفرع الثاني: التشغيل والبطالة
44	المطلب الثاني: التكوين الطبقي للمجتمع الجزائري
44	الفرع الأول: الطبقة المتوسطة
46	الفرع الثاني: الفقر والأمية
48	الفصل الثاني: مصادر التحول السياسي في الجزائر
49	تمهيد
50	المبحث الأول: المصادر الداخلية للتحول السياسي في الجزائر
50	المطلب الأول: المصادر السياسية
54	المطلب الثاني: المصادر الاقتصادية
56	المطلب الثالث: المصادر الاجتماعية والثقافية
59	المبحث الثاني: المصادر الخارجية لعملية التحول السياسي في الجزائر
60	المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

61	المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة والتحولت الدولية الكبرى
64	المبحث الثالث: رياح الديمقراطية وانعكاساتها على التحول
64	المطلب الأول: الموجة الثالثة
66	المطلب الثاني: المشروطية السياسية
68	الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها
69	تمهيد
70	المبحث الأول: الانفتاح السياسي والبناء الدستوري
70	المطلب الأول: البناء المؤسسي والتعددية السياسية
72	الفرع الأول: البناء المؤسسي والدستوري
77	الفرع الثاني: التعددية الحزبية
79	المطلب الثاني: الانتخابات التعددية
86	المبحث الثاني: الانفتاح الاقتصادي
86	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية
90	المطلب الثاني: قيود الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي
94	المبحث الثالث: تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر
94	المطلب الأول: انعكاسات العملية التحولية على الاستقرار السياسي
96	المطلب الثاني: انعكاسات العملية التحولية على الوضع الاقتصادي
99	الاستنتاجات

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1)	حصة كل قطاع من التمويل في ظل الخطط التنموية 1967-1989.....	ص29
(2)	تطور المديونية الخارجية للفترة 1985-1988.....	ص35
(3)	تطور معدل البطالة 1985-1990.....	ص43
(4)	تطور معدل النمو الاقتصادي 1980-1989.....	ص55
(5)	نتائج الانتخابات المحلية 12 جوان 1990.....	ص80
(6)	نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991.....	ص81
(7)	الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995.....	ص83

مقدمة

تعتبر عمليات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، أحد الشعارات التي رفعها النظام العالمي الجديد، في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي أشار إليها "صامويل هنتنغتون" في كتابه الموجة الثالثة، فبرزت حالات الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية.

وكنتيجة لهذه التحولات اكتسبت قضية التحول الديمقراطي اهتمام عديد الباحثين والمفكرين السياسيين، فظهرت الكثير من الدراسات التي حاولت التأسيس لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وتأثيرها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتتضمن عملية التحول الديمقراطي ثلاث مراحل، تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي، ثم الانتقال إلى الديمقراطية (المرحلة الانتقالية)، وآخرها ترسيخ أسس النظام الديمقراطي، وهي الأهم ضمن كل عملية التحول.

ولقد عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينيات تحول وإصلاح في هياكلها السياسية والاقتصادية والمؤسسية، بعدما كانت في إطار حكم الحزب الواحد منذ الاستقلال، وذلك نتيجة للعوامل الداخلية التي تجلت في فشل السياسات المنتهجة، فضلا عن الضغوط الخارجية وهذا ما أدى إلى المطالبة بالتغيير.

وبالرغم من التجربة الديمقراطية التي تبنتها الجزائر، إلا أنها لم ترق إلى مستوى ديمقراطي حقيقي وترسيخ ديمقراطية فعلية.

وعلى هذا الأساس، واستجابة لمقتضيات هذا الموضوع وتقسيه وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مروراً بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الجوهرية، ومناهجها واقترباتها ومفاهيمها التي استعانت بها للتحليل. وقسمت الموضوع إلى ثلاث فصول:

تناولت في الفصل الأول بعنوان: البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر الخلفية التاريخية للبناء السياسي والدستوري وسماته، وكذلك البناء الاجتماعي والاقتصادي وطبيعته وتكوينه. وتطرقت في الفصل الثاني مصادر التحول السياسي في الجزائر أي

الدوافع الداخلية المتمثلة في المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا الدوافع الخارجية المتمثلة في الوضع الدولي والتحولات الدولية من عولمة، وتكتلات اقتصادية، ورياح الديمقراطية.

كما عالجت في فصلها الأخير عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها بما تضمنته العملية التحولية من تعددية سياسية، وانتخابات، وبناء مؤسسي ودستوري، وانفتاح اقتصادي واصلاحات اقتصادية، وانعكاس عملية التحول السياسي على الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي.

وفي الأخير خلصت الدراسة بناء على هذه المعطيات التي اختبرت فيها فروضها إلى جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1- المشكلة البحثية:

تعتبر الجزائر على غرار الدول العربية التي شهدت محاولة الانتقال نحو الديمقراطية، مروراً بمحطات تاريخية وسياسية بارزة في مسارها هذا، كدستور 1989 الذي كان بمثابة نقطة هامة لعملية التحول نتيجة العوامل الداخلية المتمثلة في الظروف الاقتصادية والأمنية مع تداخل العوامل الخارجية وما تشهده الساحة الدولية من تغيرات وتطورات.

وعلى ضوء هذه الحركة التي شهدتها الجزائر تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية في محاولة منها للإجابة عنها وتفسيرها:

ـ كيف سارت عملية بناء الديمقراطية في الجزائر؟ وماهي أهم الفواعل فيها؟ وماهي انعكاساتها على الوضع السياسي في الجزائر؟

كما يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تمثل أبعاد هذه المشكلة البحثية وتتمثل فيما يلي:

- 1- ما هو تأثير الميراث التاريخي للعملية السياسية في الجزائر؟
- 2- ما هو يتمثل دور العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول السياسي في الدولة الجزائرية؟
- 3- ما هي مجريات عمليات التحول السياسي في الجزائر؟ وما هي مضامينها؟ وماهي أهم الفواعل فيها؟
- 4- كيف انعكست عملية التحول السياسي على الاستقرار السياسي في الجزائر؟

2- مجالات الدراسة: يعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ _ المجال المكاني:

تحدد حدود الدراسة مكانيا بالإطار الجغرافي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وما سايهر من تغير على الصعيد الدولي والإقليمي.

ب _ المجال الزمني:

اهتمت الدراسة بمعالجة مسألة التحول الديمقراطي بداية من سنة 1989م التي شكلت نقطة أساسية في عمليات التحولات الكبرى نحو الديمقراطية في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وذلك نظرا لما عرفته الجزائر من أحداث الخامس اكتوبر 1988 وما ترتب عليها من إصلاحات سياسية واقتصادية جاء بها دستور 23 فيفري 1989 المؤسس للوضع الجديد في الجزائر.

لتستمر إلى غاية 2023 لتحليل كل ما جاء فيها من ممارسات وسياسات وطبيعة القوى الفاعلة ودورها في تعطيل عملية الترسخ الديمقراطي.

ج _ المجال الموضوعي:

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة مجموعة المواضيع المرتبطة بعملية التحول السياسي في الجزائر، وقد اقتصرت الدراسة على تناول أهم العناصر من: مؤسسات قانونية ودستورية، وإصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وانتخابات، ومجتمع مدني، وأحزاب سياسية للدولة الجزائرية.

باعتبار هذه المواضيع ذات صلة وثيقة بسير عمليات التحول الديمقراطي عامة، وفي الجزائر خاصة، نظرا للنمط والطريقة التي سارت بها عملية التحول والإصلاح السياسي، وانعكاسها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3_ الفروض العلمية:

تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة صياغة مجموعة من الفروض العلمية هي كما يلي:

1- كلما كانت أنظمة الحكم تسلطية، كلما عملت على انتاج دساتير ونظم انتخابية وفق استراتيجية البقاء في الحكم وما يعرف بهندسة الحياة السياسية.

2- كلما كانت الثقافة السياسية التشاركية عالية، كلما زاد الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها.

3- تتأثر عملية الترسخ الديمقراطي بالعوامل الداخلية والخارجية للبلد.

4- كلما توسعت الطبقة المتوسطة كلما كان هناك تعزيز ديمقراطي، أي أن نمو الطبقة المتوسطة له دور في نجاح الديمقراطية وترسيخها.

4_ الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

من الناحية العلمية استفادت الباحثة من اختبار الفروض العلمية واستثمار المعارف المتحصل عليها في هذا البحث، وذلك باستخدام مفاهيم حديثة في التحليل السياسي، أما الأهمية العملية فتتمثل في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع بنتائج هذا البحث، وكذا فهم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر والمصاعب التي تواجه عملية الديمقراطية ورسوخها.

5_ مناهج الدراسة واقترباتها:

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من الظواهر السياسية المعقدة والمتشابكة، ومن ثم فإنها تستدعي منهجية تكاملية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الاقتربات من بينها:

الاقترب المتعدد المستويات والمتغيرات الذي استخدمه " تشارلز هيرمان " Hermann Charles والذي يعد واحداً من أهم الاقتربات التي تستخدمها هذه الدراسة، وهو يتوافق مع اقترب التفاعل السياسي الذي دعت إليه " نعومي شازان " Chazan Naomi، ومن شأن تكامل هذه الاقتربات الإحاطة بظاهرة عمليات التحول الديمقراطي ومكوناتها، ومصادرها، وتجلياتها، وأبعادها، وفرص نجاحها وقيودها، وانعكاساتها، والحصول على المزيد من البيانات عنها. واستكشاف هذه الظاهرة ووصفها، وتفسيرها، وتقويمها¹. ويمكن تقديم ملخص موضح لهذين الاقتربين:

¹ سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014)، ص ص. 11، 12.

تقتضي طبيعة دراسة التحولات السياسية استخدام تكامل منهجي يعتمد على مركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات. تأتي هذه الدراسة على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، والسياق الداخلي الذي يشمل البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى السياق الإقليمي والدولي الذي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية ضمن عملية التحول هذه.¹

تستخدم الدراسة أيضا منظار التفاعل السياسي الذي اقترحه "نعومي شازان" لدراسة العمليات السياسية في افريقيا، وهو مركب تحليلي يتميز بالشمولية والاستيعاب لمكونات الحالة الافريقية. ترى الدراسة أن هذا المنظار مناسب لدراسة الحالة الافريقية، إذ يركز على البعد التاريخي وعلى العمليات المعقدة والعوامل المؤثرة في القارة، وينطلق هذا المنظار من افتراض أن علاقة الدولة بالمجتمع في افريقيا تعد مركزية لفهم ديناميكية الحياة السياسية الافريقية، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل ديمغرافية، تكنولوجية، عالمية، تاريخية، أيديولوجية، واجتماعية، إذ تحدد هذه العوامل شروط التغيير والخيارات المتاحة في كل لحظة تاريخية. وضمن هذا النطاق يتم اتخاذ القرارات ليس فقط من قبل القادة السياسيين ومسؤولي الدولة، بل أيضا من قبل الجهات الفاعلة الخارجية والتنظيمات الاجتماعية. ويفترض هذا الاقتراب أن المكونات الرئيسية للسياسة الافريقية، أوسع بكثير من مجال الدولة الرسمي، فالأفراد وهياكل السلطة التقليدية تلعب دورا هام في الحياة السياسية إلى جانب المؤسسات الرسمية.²

6- أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على التوثيق من كتب ومجلات ومقالات ودراسات ووثائق رسمية ورسائل جامعية، وكل ما له علاقة بصلب الموضوع، وتراه الدراسة ملائما يستوفي شروط البحث العلمي الأكاديمي.

¹ Laura Neack and Jeanne Hey, "Generational change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis** (New jersey : Prentice Hall, 1995), p.10.

² Naomi Chazan et al. (eds.), **Politics and Society in Contemporary Africa** (Colorado : Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.23, 24.

ثانيا: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

1- المفاهيم الأساسية:

تحدد الدراسة جملة من المفاهيم التي تعتمد عليها في عملية البحث وهي:

أ- التحول السياسي-political transition:

تعددت التعبيرات واختلفت حول مفهوم التحول السياسي، اذ يعبر عنه تارة بالتحول الديمقراطي، وتارة بالانتقال الديمقراطي، وتارة أخرى بالدمقرطة.

مفهوم التحول الديمقراطي (السياسي):

قبل التعرض لمفهوم التحول الديمقراطي، يجب تعريف الديمقراطية أولاً، إن مفهوم الديمقراطية يرجع إلى الفلاسفة الاغريق، إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع الى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاث اتجاهات عامة في الجدل الذي دار حول معنى الديمقراطية، وتم تعريفها على أنها شكل من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والاعراض التي تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة. واهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها "جوزيف شومبتير" عام 1944 قائلاً: «ان النهج الديمقراطي هي اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن الطريق التنافس على الاصوات¹»

وتعرف الديمقراطية في قاموس السياسة الصادر عن دار "بنغوين": «ان الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديراً (valued) والأكثر غموضاً، من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر»².

التحول الديمقراطي: يتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد.

¹ صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993)، ص ص. 64، 65.

² ناجي علوش، الديمقراطية: المفاهيم والاشكالات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1994)، ص. 56.

الانتقال الديمقراطي: الانتقال يستلزم التغيير، والتحويل، أو التطور. فالكلمة نفسها تدل على المرور من مرحلة الى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، أو تغيير بعض جوانب أو نشر بديل أفضل للوضع الراهن، أو مراجعة الوضع الراهن داخل المجتمع السياسي عموماً قصد تصحيحه.¹

الترسيخ الديمقراطي: يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه الى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول الى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادراً على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. وبلغة أخرى، فإن الترسخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه.²

أنماط التحول الديمقراطي:

يتميز "صامويل هنتنغتون" بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية:

- 1- نمط التحول:** تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي، أي ان مبادرة التحول تكون من طرفها.
- 2- نمط الاحلال:** يكون فيه التحول بمبادرة من المعارضة نتيجة تصاعد قوتها ونفوذها في المجتمع، وفي المقابل تراجع وانهيار قوة النخبة الحاكمة ومنه الإطاحة بها.
- 3- نمط الاحلال التحولي:** يحدث هذا النمط من التحول نتيجة حدوث توازن في قوة كل من المعارضة والنخبة الحاكمة، ومنه يكون التحول بطريقة توافقية وتفاوضية بينهما وتغيير طبيعة النظام نحو الديمقراطية.³

¹ Joleen Steyn Kotze, *Theory Building and Democracy : an Appraisal and Analysis of the Consolidation of Democracy Theory*, Doctorat Thesis (University of South Africa, November 2010), P. 29.

² حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html> تاريخ الاطلاع:

(2024/02/24).

³ كبير، مرجع سابق، ص. 17.

ب - التنمية السياسية:

عرفها "جابريل ألموند" بأنها: الزيادة في مستوى التمايز البنوي والتخصيص الوظيفي في النظام السياسي الذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.¹ وترتبط التنمية السياسية بالنمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا، حيث يرى "فيربا" virba ان التحديث لا يتم بنجاح وإيجابية الا إذا شعر افراد المجتمع انهم جزء لا يتجزأ من النظام السياسي، وهذا التحديث يستلزم اجراء عمليتين مترابطتين: التحولات الأساسية في مصادر السلطة ومراكزها من التقليدية للعلمانية، ثم التحولات الأساسية الواجبة في اتجاهات الافراد ايمانا ووعيا بأهمية التحديث ونتائجه.²

ج - مفهوم السلطوية:

يستخدم مفهوم السلطوية لوصف نمط من أنماط ممارسة السلطة الذي يستحوذ فيه فرد او مجموعة من الافراد على الحكم من دون الخضوع للقانون، ومن دون اعتبار لجانب المحكومين، وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو تدني درجة المشاركة السياسية وتقييد الحرية الفردية، والتقليص من فعالية المؤسسات التشريعية.³

2- الادبيات السابقة:

هناك العديد من الدراسات باختلاف أنواعها من كتب، مجلات ومقالات تناولت موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر، وما يشمله الموضوع من عناصر الأحزاب والدستور والتنمية.... وستقتصر الدراسة على ذكر بعضها: منها كتاب إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). والذي تناول في القسم الأول تاريخ التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها، و في القسم الثاني البنى الراهنة والتحول الديمقراطي، إلا أن الدراسة ركزت كثيرا على البنية الثقافية

¹ زين العابدين دابلي، نبيل كريش، " التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م.13، ع.1 (2022/04)، ص.704.

² ثناء فؤاد عبد الله، *آليات التغيير في الوطن العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1997) ص ص. 210، 211.

³ عبد الرزاق مرسى، "إشكالية بناء الدولة في افريقيا: قراءة في الاطروحة السلطوية"، مركز دراسات الوحدة العربية، في:

<https://caus.org.lb> تاريخ الاطلاع : (2024/05/26).

للمجتمع الجزائري (الولاءات الثقافية، الاثنية والدينية)، ولم تتطرق بالقدر الكافي لمضمون عملية التحول الديمقراطي.

كما نجد كذلك كتاب أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2004)، والذي تطرق فيه إلى التجارب الديمقراطية في بلدان المغرب العربي في شكل فصول لمجموعة من الكتاب، وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدان المغاربية ومن بينها الجزائر شهدت عملية انفتاح سياسي إلا أنها لم ترق إلى تحقيق الديمقراطية، وجاءت الدراسة ملمة بكافة عناصر العملية التحولية، لكنها لم تشمل انعكاسات التحول السياسي على الاستقرار السياسي في الجزائر. كذلك نجد من بين الدراسات التي تناولت قضية التحول الديمقراطي هي دراسة "صامويل هنتغتون" **الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تم صدوره عام 1991، والذي أشار إلى موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم منذ القرنين الماضيين إلى بداية التحول الذي شهدته دول شرق أوروبا وإسبانيا والبرتغال، في إطار ما عرف بالموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، إلا أنه لم يتطرق في دراسته لعمليات التحول في القارة الافريقية والدول العربية.

الفصل الأول:

البناء السياسي والاقتصادي
والاجتماعي للجزائر

تمهيد:

تحتل الجزائر مكانة بارزة بين الدول الافريقية نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام، اذ تتميز بثرواتها الطبيعية وتاريخها الغني الذي شهد تعاقبا للعديد من الحضارات، مما جعلها تحظى بأهمية خاصة وجذب الاهتمام الأجنبي الحيوي نحو المنطقة، ومنه كان على الدراسة أولا أن تركز على الخلفية التاريخية للبلاد والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها وما تتضمنه من خصوصية وسمات، ونظرا لأن التحول السياسي يحدث ضمن سياق محدد يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية كان لزاما على الدراسة تسليط الضوء في فصلها الأول على السياق الذي أدى إلى عملية التحول السياسي، من خلال استكشاف مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في تشكيل الواقع الجزائري المعاصر. وفي هذا الفصل سنتناول الدراسة البناء السياسي، أي التطور التاريخي للمنطقة ودوره في تشكيل الثقافة المجتمعية للجزائر منذ مرحلة ما قبل الاستعمار وحتى ما بعد الاستقلال، كما سنتطرق الدراسة في نقطة أخرى للبناء الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق التطور السياسي للبلاد من خلال تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال وإبراز اهم المشاكل والتناقضات التي أعاقَت المسار الاقتصادي التنموي. وبعد ذلك تعالج المجال الاجتماعي وتأثيره على عملية التحول، سواء كان ذلك بالمساهمة فيها أو عرقلتها.

المبحث الأول: البناء السياسي والمؤسساتي للجزائر

يعتبر تاريخ الجزائر ما قبل قيام الدولة الحديثة المرجعية الأساسية في تكوين مقومات وكيان دولتها، ووضع أنظمة اقتصادية واجتماعية وعلاقات سياسية خارجية ضمن نطاق مشترك للدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مع الدولة العثمانية التي وضعت الإطار الجغرافي للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وهذا من أجل فهم طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر وما نتج عنه من معيقات ناجمة عن التراكمات التاريخية الموروثة.¹ وعليه ستركز الدراسة على التطور التاريخي للدولة الجزائرية من خلال عرض تاريخ الحياة السياسية وتأثيرها على تشكيل وتطور مسار الدولة بدءا من الفترة العثمانية كمرحلة أولى 1518-1830، ثم فترة الاحتلال الفرنسي، ومرورا بدولة الأمير عبد القادر والحركة الوطنية وصولا إلى الدولة الحديثة.

المطلب الأول: البناء السياسي

الفرع الأول: الخلفية التاريخية (التطور التاريخي) للنظام الجزائري

1- الحكم العثماني في الجزائر:

تأسست الدولة العثمانية عام 1299 على يد عثمان الأول وتوسعت لتشمل البلقان والقسطنطينية مع محمد الفاتح سنة 1453، ومع بداية القرن السادس عشر في فترة حكم السلطان سليم الأول اتجهت الفتوحات نحو الشرق لضم العالم الإسلامي، في هذه الفترة تعرضت الجزائر للقرصنة من طرف الاسبان وذلك من خلال احتلالها للموانئ، وفرض الجزية على سكان المدن الساحلية مما دفع بالجزائريين للاستجداء بالأخوين عروج وخير الدين بربروس للتصدي لهذه الاعتداءات. ومنذ 1519 أصبحت الجزائر إيالة عثمانية، أي إحدى ولايات الخلافة العثمانية وبتعيين خير الدين حاكما تركيا لها.² وقد مر الحكم العثماني في الجزائر بأربعة عهود:

¹ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002)، ص. 50-52.

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997)، ص. 51-53.

أ- عهد البايلربايات (1519-1587):

تميزت هذه الفترة بالقوة والاستقرار، من خلال القضاء على التوسعات الاسبانية وتحقيق الوحدة السياسية والإقليمية للدولة الجزائرية.¹ وكانت السلطة هنا في يد رياس البحر أو جنود البحرية، وقد دامت هذه المرحلة مدة سبعين سنة.

ب- عهد الباشوات (1587-1659):

في هذه المرحلة تم تغيير رتبة البايلرباي إلى الباشا وتعيين حكمه لمدة ثلاث سنوات، وامتازت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بالصراع ما بين العناصر البحرية والجنود البرية، خاصة أن طبقة الرياس كانت المستفيد الأكبر من الغنائم مما نتج عنه اضعاف للدولة الجزائرية.

ج- عهد الآغاوات (1659-1671):

جاء حكم الآغاوات بالانقلاب على الباشا المعين من قبل الإمبراطورية العثمانية، أي أن الجيش البري هو الذي يعين الآغا حاكما للجزائر لمدة سنتين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع بين ضباط الجيش البري والبحري، وانعدام الأمن وانتشار الفوضى، واضمحلال نفوذ الدولة العثمانية. وكنتيجة لكثرة الاغتيالات وفشل الحكام في انشاء نظام سياسي ناجح، ألغي هذا النظام بمقتضى قرار الديوان.

د- عهد الدايات (1671-1830):

اتسم هذا العهد باستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية، حيث أن انتخاب الدايات يتم عن طريق الديوان العالي (المجلس)، وقد تمكن حكام الجزائر في هذه المرحلة من القضاء على الوجود الاسباني وتحرير المرسى الكبير سنة 1792.² وقد أدى ضعف الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر إلى تدهور الأوضاع السياسية في الجزائر، ومع بداية القرن التاسع عشر شهدت البلاد العديد من الثورات ضد الحكام العثمانيين بسبب سياسات التعسف وسوء التسيير.

¹ صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 106-109.

² بوحوش، مرجع سابق، ص. 57-62.

وكننتيجة لهذه الانقسامات والاضطرابات وعجز الدولة العثمانية عن حماية أقاليمها، انتهت بالغزو الفرنسي للجزائر يوم 05 جويلية 1830.¹

2- الاحتلال الفرنسي:

عرفت الجزائر العديد من محاولات الاستعمار وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي بدءا بالحمالات الاسبانية في القرن الخامس عشر، فالوجود العثماني، إلى الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر،² ويرجع سبب هذا الأخير إلى حادثة المروحة 29 أفريل 1827، إلا أنه من الناحية الواقعية فإن تخطيط الاستيلاء على الجزائر كان منذ 1792 للسيطرة على كل ثرواتها، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

• **العامل السياسي:** الاستعمار الأوروبي في الخارج مع بداية انهيار الإمبراطورية العثمانية.

• **العامل الاقتصادي:** ويتمثل في البحث عن المواد الخام وأسواق جديدة لخدمة المصالح الرأسمالية.

• **العامل الديني:** الصراع القائم بين المسيحية والإسلام باعتبار أن الاسطول الجزائري امتداد للأسطول العثماني المسيطر على منطقة المشرق العربي.³

ومن هنا جاءت المقاومات الشعبية ضد العدو الفرنسي، اذ تعتبر المكون الأساسي للدولة الجزائرية الحديثة، ففي سنة 1832 بوع الأمير عبد القادر وشرع في تشكيل الحكومة وتكوين مجلس الشورى، ومن بين الأهداف التي جاء بها لتنظيم المقاومة الجزائرية هي:

- توحيد القبائل على أساس الجهاد
- محاربة فرنسا بكل الوسائل
- العمل على نشر الأمن ومحاربة الخونة

تميزت دولة الأمير بالتنظيم إلا أن الصراع الداخلي الذي كان بين القبائل أدى إلى ضعفها لتنتهي سنة 1847 بعد استسلامه، وبالرغم من ظهور مقاومات أخرى إلا أنها لم تتوحد حول الهدف مما منح للمستعمر فرصة للقضاء عليها باللجوء إلى أساليب لفرض

¹ عائشة بابه، "الوضع السياسي في الجزائر في العهد العثماني 1519-1830"، مجلة متون، م. 8، ع. 4 (2017/01)، ص. 355، 356.

² كبير، مرجع سابق، ص. 47.

³ بوحوش، مرجع سابق، ص. 83-86.

هيمنته الكلية والمحو التام للكيان الجزائري،¹ ففي المجال الاقتصادي عملت فرنسا على مصادرة الأراضي والاملاك وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين، ونزع الملكية الفلاحية والزراعية للجزائريين واستغلال الموارد الطبيعية واحتكار رؤوس الأموال والتجارة.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد اعتمدت على سياسة نشر الجهل والقضاء على اللغة العربية وطمس الهوية الإسلامية عن طريق تحطيم المؤسسات الدينية، وإقامة المدارس التبشيرية لنشر الثقافة واللغة الفرنسية، ضف إلى ذلك اصدار قوانين الأنديجانا الزجرية والارهابية ضد المسلمين الجزائريين، وفرض الضرائب والإتاوات، واستغلال التنوع التركيبي للمجتمع والعمل على تفرقته.²

والجدير بالذكر أن السياسة الاستعمارية الفرنسية فرضت التنظيم السياسي المركزي والبيروقراطي من خلال ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا وحرمان الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء في البرلمان الفرنسي أو داخل بلدهم وبالتالي القمع لأي نشاط سياسي.³

وكنتيجة لهذه السياسات القمعية ظهرت المقاومة السياسية عن طريق نخب سياسية متباينة الاتجاهات، إلا أنها شكلت حركة وطنية جزائرية حاملة مطالب الشعب الجزائري، ليظهر فيما بعد تيار بتوجهاته الطلائعية مطالباً بالاستقلال واحياء الدولة الجزائرية.

يعتبر حزب نجم شمال افريقيا الذي ظهر عام 1926 بدعوة من الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري في مؤتمر بروكسل مطالباً بالاستقلال التام عن فرنسا، وبانتخاب مصالي الحاج عام 1928 رئيساً للحزب، حيث أن مطالبته بتكوين حكومة وطنية قاعدتها جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام أدى إلى حل الحزب سنة 1937.

ليتأسس فيما بعد حزب الشعب الجزائري بتاريخ مارس 1937 بقيادة مصالي الحاج مواصلاً نشاطه السياسي، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وقع التحالف بين جميع التشكيلات السياسية حول بيان الشعب الجزائري بهدف تحقيق مطلب الاستقلال، إلا أن

¹ المرجع نفسه، ص. 109-111.

² كبير، مرجع سابق، ص. 50.

³ عقيلة ضيف الله، "سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر"، حوليات جامعة الجزائر، م. 11، ع. 1 (1998/04/10)، ص. 304.

مظاهرات الثامن ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد كانت العامل الأساس لتجاوز الوعود الاستعمارية، ففي الوقت الذي أكد فيه الإصلاحيون مبادئ العمل السياسي، تبنت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تأسست في فيفري 1947 ازدواجية الموقف بين الشرعية الانتخابية والعمل المسلح مما أدى إلى ظهور الانقسامات في صفوف الحركة الوطنية.¹

إن هذا الخلاف الذي برز بين اللجنة المركزية للوحدة والعمل، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ورئيس الحزب مصالي الحاج، أدى إلى ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي عقدت اجتماع 22 لمناضلي المنظمة الخاصة لوضع الإطار التنظيمي للعمل المسلح، لتظهر بعدها لجنة الستة المتخذة لقرار تاريخ اعلان الثورة في الفاتح نوفمبر على الساعة الصفر والاسم السياسي للحركة الثورية جبهة التحرير الوطني، وبهذا كانت انطلاقا الثورة بدون زعيم وبمبدأ القيادة الجماعية.²

❖ بيان أول نوفمبر

يعتبر بيان أول نوفمبر أول وثيقة ثورية تبنى وفقها الدولة الجزائرية الحديثة، والذي تضمن برنامجه السياسي تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، واختيار مبدأ الكفاح والدفاع عن الوطن لنيل الاستقلال، ولضمان استمرارية الثورة كان لابد من تأسيسها وخلق إطار تنظيمي ومؤسساتي لها وذلك من خلال انعقاد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956، والذي تمخض عنه العديد من القرارات المتعلقة ببناء الدولة كقرار أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج.³ ومن هنا ساهمت مؤسسات مؤتمر الصومام في بعث الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 لتحقيق الانسجام والوحدة وحل مشكل القيادة والتخلص من الصراع بين السياسيين والعسكريين،⁴ إلا أن هذا الأخير بقي مستمرا نتيجة تعدد مراكز القرار، لتلعب فيما بعد المفاوضات الرسمية

¹ خالد توازي، *اليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2016)، ص. 184-188.

² فركوس، *مرجع سابق*، ص. 416-418.

³ صالح عبيور دعاس، "مواثيق الثورة التحريرية واشكالية بناء الدولة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م. 32، ع. 1 (2021/05/01)، ص. 527-532.

⁴ وحيدة نعمي، *الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر*، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012/2013)، ص. 25-26.

التي انتهت بوقف إطلاق النار والاعتراف بسيادة الجزائر ونيل استقلالها في 05 جويلية 1962 دورا في تفجير الوضع بين الأطراف المتصارعة ومحاولة كل طرف إضفاء المشروعية على سلطته.

فالملاحظ هنا أن مبدأ الكفاح ضد المستعمر أخفى كل الخلافات، لتبرز مرة أخرى معالم هذا الصراع عقب الاستقلال بين الممثلين في قيادة الأركان العامة للجيش والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهو ما أثبتته تجربة هذه الأخيرة في عدم تقبل العسكريين لفكرة تقديم السياسيين، وخير دليل على هذا أزمة صيف 1962 التي تجلى فيها أن الطموح السياسي لا يتحقق إلا لصاحب القوة والولاء العسكري.¹

الفرع الثاني: سمات البناء السياسي الجزائري

تتشرك النظم السياسية العربية عامة والنظام السياسي الجزائري من بينها في مجموعة من السمات، وذلك كونه نتاج لنضال الحركات الوطنية لنيل استقلالها، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- أ. **الترباط القومي:** وذلك من خلال تركيبها الثقافية والتي تشمل على اللغة والدين، والعادات والتقاليد، مما جعل لها طابعا قوميا.²
- ب. **العامل الجغرافي:** اذ يمثل مصدر قوة ونفوذ للدولة، كما يمكن أن يفرض عليها تحديات تؤدي إلى خضوعها للتهديد الخارجي.³
- ت. **الحكم العثماني:** والذي دام في الجزائر لأزيد من ثلاث قرون، مما كان له تأثير على بنية الدولة والمجتمع.
- ث. **الخبرة الاستعمارية:** فقد شهدت الجزائر عقب الحكم العثماني الاحتلال الفرنسي، وخضعت لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، مما خلف آثارا سلبية على كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية، والثقافية.

¹ منال كواش، "إشكالية بنا الدولة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م.1، ع.3 (2020/05)، ص. 150-152.

² علي الدين هلال، نيفين مسعد، *النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص.35.

³ نبيلة بن يحيى، حسان بالحسن، "قراءة في المحددات النظرية لنشأة الأنظمة السياسية العربية"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، م.7، ع.2 (2022/12/01)، ص.759.

ج. تنوع مصادر الفكر السياسي: إن نشأة النظام السياسي الجزائري كانت تزامنا مع انتشار الفكر الغربي الليبرالي، مما أدى إلى تأثر البعض به، في حين البعض الآخر بالفكر الماركسي، وأما الباقي فتأثر بالفكر والتراث الإسلامي.

ح. التجانس في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي: ويتجلى هذا في انتماء المجتمع الجزائري إلى المجتمعات التقليدية من خلال محافظته على تركيبته، حيث نجد أنه يتكون من ثلاث فئات هي: البدو، سكان الريف، سان المدن، وكذلك طبيعة اقتصاده السائد الغالب عليه الطابع التقليدي.¹

المطلب الثاني: البناء المؤسسي والدستوري

إن عملية فهم أي نظام سياسي تستدعي دراسة تطور مختلف البنى التي تكونه عبر مراحل تتميز بالتغيير الذي يمس بهذه الأبنية، والتي تضيف على كل نظام سياسي خصوصيات تميزه عن غيره من الأنظمة، فمسألة وجود مؤسسات دستورية وسياسية هي من خصائص ومميزات أي نظام سياسي.

فالدستور في النظم السياسية الأوروبية يعتبر أساس الحياة السياسية، كون النظام السياسي بمختلف عناصره يقوم على فكرة الدستور الذي يمثل قواعد مقدسة يجب الالتزام بها واحترامها لأنها وجدت لخدمة الصالح العام، إذ يرجع هذا التثبيت للدستور وقواعده نتيجة الصراع بين الحركات الشعبية والاستبداد الملكي، وليس كونه هبة من الحاكم إلى المحكوم كما هو حال الدساتير في دول العالم الثالث والجزائر خاصة.²

وعليه ستحاول الدراسة من هذا المنطلق تحليل البناء الدستوري في النظام السياسي الجزائري وانعكاساته على الوضعية الدستورية والقانونية.

الفرع الأول: تطور البناء المؤسسي والدستوري

مرت التجربة الدستورية في الجزائر منذ نيل الاستقلال 1962 بعدة محطات تبرز تطور عملية هذه الدساتير وظروف نشأتها، ويمكن إيجازها في المراحل التالية:

¹ كبير، مرجع سابق، ص 59.

² حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2001)، ص ص 63، 64.

المرحلة الأولى:

عرفت الجزائر صدور أول دستور لها في 10 سبتمبر 1963، حيث كلف المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بإعداده والتصويت عليه، ثم تقديمه للاستفتاء العام،¹ وحددت وظائف الدولة في هذا الدستور على النهج الاشتراكي، وهو ما تضمنته المادة 10 منه على تشييد ديمقراطية اشتراكية، ومقاومة استغلال الانسان في جميع الاشكال، وضمان حق العمل ومجانية التعليم وتصفية جميع بقايا الاستعمار. وفي هذه الحالة فإنه يكرس للاشتراكية كهدف يجب تحقيقه مع هيمنة الحزب الحاكم.²

وبالنسبة لتنظيم السلطات فنجد أن الحزب هو صاحب السلطة السياسية، والسلطة التشريعية هي من اختصاص المجلس الوطني، في حين أن السلطة التنفيذية هي بيد رئيس الجمهورية.³

أما فيما يخص حقوق المواطنين، فقد تضمنت مواد هذا الدستور مبدأ المساواة بين كل المواطنين، والحق في الحياة، التعليم، وحرية الصحافة، الإعلام والتعبير.⁴ تم العمل بهذا الدستور لمدة لا تتجاوز ثلاثة وعشرون يوما، بإعلان من رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في 03 أكتوبر 1963 وذلك باستعماله المادة 59 التي نصت على الظروف الاستثنائية والاستيلاء على كل السلطات.⁵

ليظهر فيما بعد ما عرف بالتصحيح الثوري 19 جوان 1965 من طرف وزير الدفاع هواري بومدين، والذي نتج عنه عزل لرئيس الجمهورية، وتجميد المؤسسات الدستورية القائمة، واعتبار مجلس الثورة صاحب السلطة المطلقة بالاستناد على الشرعية الثورية.

المرحلة الثانية:

عرفت هذه المرحلة فراغا دستوريا دام لأزيد من عشر سنوات، إلى أن تم اصدار نصين الأول ذو طابع سياسي أيديولوجي وهو الميثاق الوطني، والثاني هو الدستور والذي صدر

¹ محمد مجدان، "التجربة الدستورية الجزائرية وبناء الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م.12، ع.1 (2021/06/24)، ص.19.

² بوبكر خلف، "مقاربة حول نشأة وتعديل الدساتير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.14 (2016/10)، ص.187.

³ مجدان، مرجع سابق، ص.19.

⁴ خلف، مرجع سابق، ص.189.

⁵ مجدان، مرجع سابق، ص.19.

في 22 نوفمبر 1976 بعد مناقشته في مجلس الثورة ومجلس الوزراء وعرضه للاستفتاء، وتبنى هذا الأخير الخيار الاشتراكي ضمن إطار الحزب الواحد،¹ كما اعتمد على المؤسسات الموجودة في الدستور السابق: الحزب، المجلس الوطني الشعبي، ورئيس الجمهورية. وجاءت المادتين 18- 21 من الدستور على اعتماد الثورات الثلاث الصناعية، والزراعية، والثقافية، وكذلك تضمن الحريات الأساسية وحقوق المواطن في المادة 39. ما يميز هذا الدستور هو تكريسه لنظام الحزب الواحد، حيث نصت المادة 94 منه أن النظام السياسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، وظل هذا الأخير قائما إلى غاية 1989.²

المرحلة الثالثة:

جاء دستور 23 فيفري 1989 استجابة لمطالب الشعب في أحداث أكتوبر 1988 المعبرة عن الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المتدهورة، مما أدت إلى القيام بإصلاحات سياسية ودستورية أسست لمرحلة جديدة في تاريخ الدولة الجزائرية وهي الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، أي التخلي عن نظام الحزب الواحد والشرعية الدستورية بدل الشرعية الثورية.³

ومن الناحية المؤسساتية انطوى هذا الأخير وفق مبادئ النظام الديمقراطي القائم في الدول الغربية، بإقراره حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، الحريات العامة وحرية التعبير والإعلام. كما أشار في المواد 11-14-17 منه إلى بناء دولة ديمقراطية، وأقر أن الانتخابات هي الوسيلة التي يتم بها الوصول إلى السلطة، واتخاذ مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التداول السلمي على السلطة،

وبالنسبة لنظام الحكم فتمثل في النظام شبه الرئاسي الذي يعين فيه رئيس الجمهورية بالاقتراع العام.⁴

¹ عباس عمار، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، مجلة المحكمة الدستورية، م. 1، ع. 2 (2013/12/31)، ص. 18.

² خلف، مرجع سابق، ص. 188.

³ هبة العوادي، "البناء الدستوري في الجزائر"، في: <https://www.droitentreprise.com> / تاريخ الاطلاع: (2024/02/18).

⁴ محمد لمين لعجال اعجال، "دراسة مقارنة حول مبادرة التعديلات الدستورية في الدساتير الجزائرية وأثرها على المسار الديمقراطي والحريات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 7، ع. 14 (2016/10)، ص. 37، 38.

أما فيما يخص تنظيم السلطات، فنجد أن السلطة التشريعية لها صلاحيات اعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها مع بقاء خضوعها للسلطة التنفيذية، حيث يمكن للرئيس التدخل في سير البرلمان وعمله وحتى حله، في حين نلاحظ في ظل هذا الدستور أن السلطة التنفيذية ثنائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الذي يتولى أعمال الحكومة بدل الرئيس، وأخيرا السلطة القضائية والتي كانت مستقلة حسب القانون الأساسي للقضاء، الذي كرس مبدأ هذه الاستقلالية.¹

اذن مع بداية العمل بدستور 1989 جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر في 26 ديسمبر 1991 والتي فاز فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة، وتم بعدها إلغاء نتائج الانتخابات في 11 جانفي 1991، وإعلان الرئيس الشاذلي بن جديد عن استقالته بعد حله للمجلس الوطني الشعبي وإيقاف العمل بالدستور، وتم انشاء المجلس الأعلى للدولة الذي حكم البلاد بدون دستور.²

تمت العودة للحياة الدستورية بإنشاء دستور 28 نوفمبر 1996 والذي تضمن عدة تعديلات فعلى مستوى السلطة التنفيذية، تم تحديد العهدة الرئاسية مرة واحدة وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، كسلطة التشريع بأوامر وذلك لضمان استمرارية الدولة ومؤسساتها في كل الظروف، وفي المجال التشريعي تم استحداث غرفة ثانية ممثلة في مجلس الأمة، كما أصبح البرلمان مختصا بالتشريع بقوانين عضوية في المجالات المكملة للدستور مع خضوعها للرقابة، وهذا في إطار دعم المبادئ الضامنة للحريات الفردية والجماعية، وامتدت التعديلات لتشمل كذلك قانوني الانتخابات والأحزاب، حيث تبنى قانون الانتخابات لسنة 1997 نظام التمثيل النسبي لتحديد نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية.³ تم تعديل هذا الدستور ثلاث مرات في فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي انتخب لأربع عهديات، التعديل الأول في 10 أفريل 2002، والثاني في 15 نوفمبر 2008، والثالث في 6 مارس 2016، والذي يتعلق بالسلطة التنفيذية، حيث تم اسقاط قيد تحديد

¹ خديجة بن طلاع، "التحول الديمقراطي في الجزائر الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية"، مجلة صوت القانون، م. 7، ع. 2 (2020/09)، ص. 70.

² مخلوف رملي، "مبدأ التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري، مجلة العلوم وفاق المعارف"، مجلة العلوم وفاق المعارف، م. 3، ع. 2 (2023/06/01)، ص. 166.

³ عباس، مرجع سابق، ص ص. 23، 24.

العهد الرئاسية مرة واحدة، وكذلك تعويض وظيفة رئيس الحكومة بوظيفة وزير أول وبرنامج عمل الحكومة بمخطط عمل الحكومة.¹

الفرع الثاني: طبيعة السلطة في الجزائر ومصادر شرعيتها

حظي مفهوم السلطة السياسية باهتمام باحثي علم السياسة وذلك لارتباطه بمفهوم النظام السياسي وتصنيفاته، وتعتبر مسألة الشرعية في السلطة هي الضامنة لاستمرار النظم السياسية، حيث تلجأ هذه الأخيرة لبناء شرعيتها السياسية إلى الاستناد لمصدر من مصادر شرعية السلطة، وعلى هذا الأساس اقترح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ثلاثة أنماط للسلطة طبقاً لمصدر شرعيتها وهي:

• **نمط السلطة التقليدية:** تعتمد هذه الشرعية على قدسية التقاليد (المعتقدات الدينية، الأعراف) ويتمتع القائد في هذا النمط بالسلطة المطلقة والاستبداد ويدين له الأفراد بالطاعة والولاء، ويندرج من هذا المصدر ثلاث أنماط شرعية: النمط الأبوي، النمط الرعوي القبلي العشائري، والنمط الاقطاعي.

• **نمط السلطة الكاريزمية:** وتتأسس فيها الشرعية لزعيم أو بطل تاريخي يتميز بصفات الشخصية القوية، وقد ارتبط هذا النمط في النظم السياسية الحديثة ببعض القادة والزعماء والسياسيين، وهكذا فالشرعية هنا تكون على أساس شخصية القائد الذي يصبح الشخص الوحيد الذي له القدرة على تحقيق مصير المجتمع.²

• **نمط السلطة القانونية العقلانية:** يركز هذا النمط من الشرعية على القواعد والقوانين التي تحدد اختصاصات الحاكم وعلاقته بالمواطنين، وحقوق وواجبات كل طرف، وبالتالي هذا النمط يرتبط بالشرعية الدستورية القانونية.

وكنتيجة لهذا فإن موضوع السلطة يرتبط بالنظام السياسي وبالحكم، باعتبارها المصدر الوحيد والفعال للنظام، وكذلك ارتباطها بالسيطرة، أي مدى شرعية ومشروعية هذا النظام أو هاته السلطة.³

¹ مجدان، مرجع سابق، ص. 23.

² خيرة بشيخ، الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2018)، ص. 36-38.

³ كبير، مرجع سابق، ص. 78.

وبهذا فإن الحديث عن طبيعة السلطة في النظام السياسي الجزائري يجعلنا بصدد الوقوف على المرجعيات التي استمدت منها هذه الأخيرة شرعيتها.

■ المرجعية التاريخية:

إن تاريخ الجزائر من أهم محتوياته الثورة التحريرية التي تميزت بطابع الكفاح المسلح وتحرير البلاد، ومع نيل الجزائر استقلالها قامت على عصبية الشرعية التاريخية الثورية التي نصت عليها مختلف المواثيق والقوانين والنصوص الحزبية، فالقانون الأساسي لجهة التحرير الوطني يمنع الترشح للمهام السياسية إذا كان الشخص ليس مناضلا ومنخرطا في حزب جبهة التحرير الوطني، فهذه الشرعية الثورية هي التي تحقق المشروع الدستوري والقانونية، كما تستمد هاته الأخيرة قوتها الرمزية من منظمة المجاهدين ومن الأسر الثورية (منظمات أبناء الشهداء، أبناء المجاهدين، ومعطوبي حرب التحرير) كهياكل وليس كأفراد، فشرعية السلطة هنا تركز على تأييد هذه المنظمات لها.

وامتلاك الشرعية الثورية شرط قانوني للترشح للانتخابات وهو ما نصت عليه المادة 73 من دستور 1996، أن يثبت مشاركة المترشح في ثورة نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل 1942 وعدم تورطه في أعمال ضد الثورة إذا كان مولود بعد 1942.¹

■ المرجعية السياسية:

تبنّت الجزائر عقب استقلالها نظام الحزب الواحد الذي تجسد في جبهة التحرير التي مثلت الحزب السياسي الوحيد الشرعي في البلاد والاشتراكي القائم على المبادئ الديمقراطية، فقد حظيت جبهة التحرير بالرضا المبني على أساس الثقة التي ترجع جذورها إلى حرب التحرير، وأصبحت فيما بعد إطارا تستمد منه الشرعية.

لقد مثل حزب جبهة التحرير حزب السلطة، وقائدا للثورة، ومجسدا للأحادية السياسية في دستور 63،76، وهذا ما أكد الشرعية الثورية للحزب باعتباره الحزب الطلائعي الذي يقود البلاد ويشرف عليها، وبقي هذا الأخير صاحب الشرعية حتى أحداث أكتوبر 1988، التي تبنى النظام السياسي على إثرها الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية بدل الاعتماد على الحزب الواحد، وبالتالي تغيرت الشرعية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

¹ بشيخ، مرجع سابق، ص. 125-130.

يمكن القول هنا أن النظام السياسي الجزائري استمد شرعيته من عدة مصادر، كالشرعية الثورية التي تغير مضمونها في كل منعرج تاريخي وسياسي، والشرعية الكاريزمية التي مثلها الرئيس هواري بومدين، والاعتماد على سياسة الحزب الواحد.¹

¹ بشيخ، المرجع نفسه، ص. 134-138.

المبحث الثاني: البناء الاقتصادي للجزائر

يعتبر الاقتصاد ذو أهمية بالغة لتطور الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية، فقد شهد الدور الاقتصادي اهتمامات المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وترجع أهميته للتنمية والتطور الذي تشهده البشرية، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية.¹

فالمجال الاقتصادي يؤثر على المجال السياسي من خلال المؤشرات التي توحى بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مما ينعكس إيجابيا على أدائهم ومساهماتهم في صنع السياسة العامة للدولة وهذا ما يضمن السير الحسن للعملية الديمقراطية، ومنه يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية عاملا مؤثرا في عملية التحول السياسي، إذ نجد أن هناك مجموعة من الباحثين الذين يؤكدون أن التنمية الاقتصادية شرط مسبق وأساسي لحدوث الديمقراطية، فمن خلال التنمية الاقتصادية يمكن تحقيق الديمقراطية.²

ومن هنا صار موضوع التنمية تخصصا مميزا في العلوم الاجتماعية الحديثة من جهة، ومن ناحية أخرى أصبح يعبر عن منطلق فكري عصري أوشك على التحول في عداد المنطلقات العقدية التي توجه مسار الأمم ونظمها الاجتماعية والسياسية. ومنه أصبح ينصب على إحداث تغيير في البنية الاجتماعية في المجتمع من خلال إحداث تحول في البنية الاقتصادية وحتى الثقافية، وباعتبار أن السياسة تشرف على الصالح العام وموجهها له ظهر مصطلح التنمية السياسية.³

إن تحليل الواقع الاقتصادي في الجزائر له علاقة بالواقع السياسي، فالوضعية المتدنية للاقتصاد الجزائري ناتجة عن مخلفات الاستعمار الفرنسي أولا، ثم الخلل البنائي غداة الاستقلال ثانيا، فالإقتصاد الجزائري في مرحلة الاستعمار كان موجها لخدمة الإقتصاد الفرنسي، من خلال الاستيلاء على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية لخدمة مصالحه، ولم

¹ كبير، مرجع سابق، ص. 84.

² حافظ أبو عياش حافظ علي، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية، أطروحة ماجستير (جامعة نابلس

فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2008)، ص. 37، 38.

³ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993)، ص. 18.

ترث الجزائر سوى البنية التحتية والمنشآت كالطرق وخطوط السكة الحديدية ومحطات لتوليد الكهرباء.....

وأمام هذا الوضع السيئ عازمت الدولة الجزائرية على وضع سياسة استثمارية فعالة تمثلت في الخطط التنموية بالاعتماد على النهج الاشتراكي، لتصطدم فيما بعد بانهيار أسعار النفط والوقوع في ازمة المديونية الخانقة، وعليه ستحاول الدراسة في هذا المبحث دراسة تطور الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة 1962-1989.

المطلب الأول: طبيعة البنية الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تحديات اقتصادية نتيجة الخلل البنائي غير المتوازن، فورثت اقتصادا كولونياليا لا يلبي احتياجات المجتمع الجزائري، مما كان لزاما على الدولة المستقلة وضع سياسة اقتصادية تنموية تراعي الاحتياجات وتكون أساس تطور وازدهار الاقتصاد الجزائري.¹

يمكن تقسيم مسيرة التطور الاقتصادي في الجزائر الى مرحلتين:

أولا: مرحلة 1962-1966

تميز اقتصاد الجزائر بعد نيل الاستقلال بالصفات التالية:

- اعتماد الاقتصادي الجزائري بنسبة 80% من انتاج المواد الأولية.
- ضعف الإنتاج في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.
- ضعف الكفاءة في التسيير والإدارة
- تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي نتيجة ضعف هيكل المبادلات الدولية والعلاقات المالية.
- الاستعمال الخاطئ للتقنيات الحديثة التي تساهم في تسريع عملية التنمية.
- الفارق الكبير بين مدن الشمال والجنوب، حيث أن الجزائر ورثت من فرنسا الطرق المعبدة، والسكك الحديدية، والمنشآت الأخرى كالبنوك، وميناء الجزائر كلها تركزت في شمال البلاد.

¹ محمد بن عودة، "التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة الرسالة والدراسات والبحوث الإنسانية، م.8، ع.1. (2023/04)، ص. 250، 251.

• تحويل المعمرين الفرنسيين لأموالهم، مما تسبب في قلة القروض الموجهة للاستثمارات. وعلى إثر هذه الأوضاع شرعت الجزائر في اتخاذ جملة من الإجراءات من خلال مساهمة الدولة في المؤسسات الفرنسية بالجزائر باستعادتها لكل من أسهم الشركة البترولية بنسبة 53%، وشركة الغاز 20%، بالإضافة إلى تأسيس شركات تتابع نشاط القطاعات الحيوية في الاقتصاد كشركة الكهرباء والغاز، والشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات. وفي أواخر 1962 تم انشاء البنك المركزي، ثم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1964، وأخيرا تأميم البنوك وانشاء أول بنك تجاري BNA في 1966. وتميزت هذه الفترة بتنمية الأفراد وترقيتهم مع إبقاء الاستثمارات ضعيفة، بالرغم أن قانون الاستثمار 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 منح فرصة التدخل للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ضمن استثمارات مختلطة إلا أنها بقيت محدودة بسبب التسيير البيروقراطي.¹

ثانيا: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967-1989:

باشرت الجزائر في هذه المرحلة بتطبيق التخطيط المركزي، وإعطاء الأهمية للاستثمارات التي أهملت في السابق بالاعتماد على مخططات في سياسة الاستثمار لتحقيق التنمية، واقتنعت أن النهج الاشتراكي هو المناسب لها ولمتطلبات الشعب الجزائري وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976، وذلك بهدف دعم الاستقلال الوطني وإقامة مجتمع متحرر من الاستغلال.

بدأت الجزائر استثماراتها بالمخطط الثلاثي، ثم المخططين الرباعي الأول والثاني، وأخيرا المخطط الخماسي الأول والثاني.²

ويبين الجدول الآتي الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة لتحقيق التنمية المنشودة:

¹ نورة شرع، سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (جامعة غرداية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص. 62، 63.

² المرجع نفسه، ص ص. 64، 65.

الفصل الأول: البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر

الجدول: حصة كل قطاع من التمويل في ظل الخطط التنموية 1967-1989 بالنسبة المئوية، أما المبالغ الاجمالية بالمليار دج.

القطاع التنموية	المخطط الثلاثي 1969/1967	الرباعي الأول 1974/1970	الرباعي الثاني 1977/1974	الفترة الوسيطة 1979/1978	الخماسي الاول 1984/1980	الخماسي الثاني 1989/1985
المبلغ الإجمالي دج	11	27,7	140	161,3	400,6	550
الصناعة وتضم المحروقات (%)	53,5	57,3	60,7	62,2	32,8	31,4
الفلاحة وتشمل الري (%)	0,5	11,9	7,3	7,2	9,9	14,4
قطاعات أخرى (%)	64	30,8	32	30,6	57,3	54

المصدر: نورة شرع، سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، ص.65

يعتبر المخطط الثلاثي مخططا تمهيديا، وأولت الدولة فيه الاهتمام الأكبر للصناعة والمحروقات، حيث تجاوزت النسبة 53 بالمئة في حين حظي قطاع الفلاحة على نسبة ضئيلة جدا. واصلت الجزائر التركيز في بناء قطاع الصناعات الثقيلة باعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره يوفر لها العملات الأجنبية لإتمام مخططاتها الاستثمارية، تضاعفت نسبة هذا الأخير في المخطط الرباعي إلى نسبة 57,3 بالمئة، ثم إلى 60,75 بالمئة في

المخطط الرباعي الثاني، وقد بلغ المبلغ الإجمالي لهذه المخططات سنة 1973 ب 27,7 مليار دج، وإلى 140 مليار دج في الفترة ما بين 1974-1977، ليصل إلى 161,3 في فترة 1979-1987، وذلك بسبب الإنتاج الكبير للنفط وارتفاع أسعاره سنة 1973-1974 وكذلك الإنتاج الهائل في الغاز الطبيعي.

أما في المخطط الخماسي الأول والثاني وجه الاهتمام لصالح قطاع الزراعة الذي بلغت نسبته 14,4 بالمئة سنة 1985-1986 كأعلى نسبة منذ بداية المخططات التنموية، كما نالت القطاعات الأخرى اهتماما ما بين 1980-1989 وبلغت نسبتها من 54 الى 57 بالمئة.

وفيما يلي النتائج المحققة من كل مخطط:

1- نتائج المخطط الثلاثي 1967-1969:

اعتمدت الجزائر لإتمام انجاز هذا المخطط مبلغ قيمته 9,06 مليار دج، في حين بلغ الاستثمار الفعلي 9,16 مليار دج، أما في قطاع الصناعة والزراعية بلغت قيمة الاستثمارات الفعلية 6,97 مليار دج بعدما قدرت له 7,02 مليار دج أي انخفضت بنسبة 3 بالمئة. بينما نجد أن هناك ارتفاع في قطاع المحروقات التي خصص لها مبلغ 2,27 مليار دج ليصل إلى 5,52 مليار دج.¹

2- نتائج مخطط الرباعي الأول 1970-1973:

حقق المخطط الرباعي الأول نتائج إيجابية، حيث زاد التشغيل من 1,9 إلى 2,2 مليون عامل بين 1969-1973، كما ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية من 47 مليار دج إلى 93 مليار دج كنتيجة لتطور الجهاز الإنتاجي المادي.

3- نتائج مخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

- ارتفاع نسبة أسعار السلع إلى 17,5 بالمئة وذلك بسبب التفاوت في سرعة الإنجاز والذي أدى إلى اختلالات على مستوى الطلب الكلي للسلع والخدمات.
- توفير ما يقارب 486 ألف وظيفة جديدة.

¹ المرجع نفسه، ص. 66.

• ارتفاع حجم الناتج المحلي من 30,5 مليار دج سنة 1973 الى 72,8 مليار دج سنة 1977.

• ارتفاع في الدخل بالنسبة للعائلات من 27,8 مليار دج الى 45,1 مليار دج.

4- نتائج المرحلة التكميلية 1978-1979:

تعتبر هذه المرحلة تكملة للمخطط الرباعي الثاني وبداية المخطط الخماسي الأول، والتي خصص لها مبلغ 52,65 مليار دج، وحضي القطاع الصناعي بمبلغ 32,5 مليار دج، كما ارتفعت الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية من 0,57 مليار دج إلى 11,98 مليار دج سنة 1978. وبالنسبة لحجم الاستثمارات فقد بلغ 54,78 مليار دج سنة 1979 ووزع على هذا النحو:

• الصناعة 34,1 مليار دج

• الفلاحة والري 3,71 مليار دج

• الخدمات 2,67 مليار دج

• المقاولات 1,46 مليار دج

• الهياكل الأساسية 12,84 مليار دج

والملاحظ هنا أن هناك انخفاض في كل من قطاع الزراعة والخدمات والمقاولات مما سينعكس ويؤثر سلبا على سير التنمية.

5- نتائج المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

تم تحديد مبلغ قيمته 400,6 مليار دج للقيام بتنفيذ هذا المخطط، إلا أن الدولة استخدمت 345 مليار دج فقط وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض في أسعار البترول، وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات لتحصيل إيراداتها مما نتج عنه عجز في التمويل. بالإضافة إلى انعدام الخبرة في إدارة العمل وتنظيمه.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص. 67، 68.

كانت من بين أهداف هذا المخطط إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية نتيجة ضخامتها وضعف هياكل التسيير فيها، مما فرض على السلطات الجزائرية أن تتخذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية وهي:

❖ إعادة الهيكلة العضوية:

قامت الدولة هنا بتجزئة المؤسسات العمومية التي حجمها كبير إلى مؤسسات صغيرة يمكن التحكم فيها بسهولة وادارتها بكفاءة، ونتج عن هذه العملية تجزئة 69 مؤسسة عامة إلى 404 مؤسسة جديدة.

❖ إعادة الهيكلة المالية:

وهي عملية تختص بهيكلة الجانب المالي والتي شرعت الجزائر في تطبيقها بداية من 1981 أي بعد إعادة الهيكلة العضوية، وذلك بسبب العجز المالي المتراكم على المؤسسات العامة، ولإتمام هذه العملية قامت الدولة بوضع ميزانية جديدة لانطلاق المؤسسات الناشئة، وتمويل المؤسسات العاجزة عن طريق قروض طويلة الأجل وشطب كل ديون هذه الأخيرة.

6- نتائج المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

خصص لإنجاز هذا المخطط مبلغ قيمته 550 مليار دج، أي 110 مليار دج كل سنة إلا أن الاستثمارات الفعلية كانت أقل من هذا المبلغ وذلك بسبب الانهيار في أسعار البترول وقيمة الدولار، كما تميزت هذه الفترة بإدخال إصلاحات جديدة للمؤسسات العمومية من خلال اصدار قانون استقلالية المؤسسة العمومية، أي تحريرها من القيود المركزية واعطائها حرية التسيير. نتج عن هذا الاجراء تسريح الالاف من العمال، وضخامة ديونها وعدم التخلص من البيروقراطية.¹

المطلب الثاني: أزمة الاقتصاد الجزائري

مع بداية الثمانينات عرفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فشلا ملحوظ، حيث أنها لم ترق إلى مستوى الأهداف المنتظرة بسبب الأزمة البترولية، التي أدت إلى العجز المالي والانخفاض الكبير في الإيرادات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار

¹ نور الدين عبد الله، *الاقتصاد الجزائري*، محاضرات (جامعة سعيدة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2023)، ص. 26-27.

عام 1986،¹ الأمر الذي أدى إلى المديونية والعجز في ميزان المدفوعات. وعليه ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 وأثرها في تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

الفرع الأول: انهيار أسعار النفط وانعكاسه على الاقتصاد الجزائري

تمثلت الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 في:²

1. المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: حيث أدى ظهور دول جديدة منتجة للنفط كبريطانيا والنرويج إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، وتمكنت هذه الدول من الاستحواذ على 15 بالمئة من إجمالي الاستهلاك العالمي.
 2. الانخفاض في الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة: وذلك من خلال اعتماد العديد من الدول الصناعية على مصادر طاقة بديلة كالنuclear.
 3. الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: حيث تم تطبيق نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها كالسعودية، ليبيا ونيجيريا.
- وعلى إثر هذه الأزمة النفطية العالمية وصل سعر البرميل الواحد إلى أقل من 13 دولار، ونتج عنه انخفاض كبير في العوائد النفطية للجزائر بحيث أن الانخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ 500 مليون دج، وهو ما انعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

وتجلت مظاهر وتبعات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري في:

أولا: الاختلالات الهيكلية:

- ارتفاع حجم الواردات والاعتماد على التمويل الخارجي.
- استيراد المنتجات الغذائية بنسبة 87 بالمئة.
- انهيار النظام الاشتراكي والاستراتيجيات الصناعية.

¹ عبد القادر بحيح، "تحديات الاقتصاد الجزائري امام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، م.2، ع.1، (2018/03/31)، ص.402.

² صدوق بوسماعت، الاقتصاد الجزائري وتداعيات الأزمة النفطية الراهنة، مذكرة ماستر (جامعة قالم: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016)، ص ص. 73، 74.

ثانيا: الاختلالات الاقتصادية والمالية:

- العجز في الميزانية العامة: والتي أدت إلى اختلالات توازنية مالية، حيث انخفضت مداخيل الدولة، مما أدى إلى تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.
- الميزان التجاري وميزان المدفوعات: اذ يرجع التدهور الذي عرفه ميزان المدفوعات إلى سببين:

السبب الأول: يتعلق بالميزان التجاري، حيث شهدت الجزائر تراجعا في معدلات التبادل نتيجة التدني في سعر الصادرات، اذ بلغ سعر البرميل الواحد 10 دولار مما أدى إلى خسائر في الاقتصاد الجزائري بنسبة 45% من إيرادات الصادرات، أما وارداتها فبلغت 20,26% بسبب التبعية الغذائية.

أما السبب الثاني: فيرجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للدولة. أما ميزان المدفوعات فحقق هو الآخر عجزا قدره 0,76 مليار دج، أي بنسبة 11,4%.

- التراجع في حجم الاستثمار: تقلص حجم الاستثمارات مع انخفاض أسعار البترول خاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية، مما أدى إلى الركود في القطاع المنتج ووصلت نسبة هذا الانخفاض إلى 11,7% سنة 1987.¹

- انخفاض نمو الناتج المحلي: سجلت العائدات النفطية معدلات نمو منخفضة في الفترة ما بين 1982-1989، حيث لم تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي نسبة 10% بعد ما كانت لا تقل عن 14% خلال الفترة 1972-1981.

- الزيادة في مستويات التضخم: أدت أزمة أسعار البترول إلى ارتفاع في نسبة التضخم، والتي قدرت بمعدل 15,9% سنة 1989 بعد ما كان 8,2% سنة 1982، وذلك نتيجة عجز الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب على السلع والخدمات.

- ارتفاع المديونية الخارجية: اعتمدت الجزائر على الاستدانة لتنفيذ سياستها الاقتصادية من خلال استيرادها للتكنولوجيا والأجهزة التقنية، ونتيجة انهيار أسعار النفط

¹ عبد العالي مخلوفي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2018)، ص ص. 38، 39.

انخفضت العائدات، مما أدى للجوء إلى الاقتراض لتمويل استثماراتها، وهو ما رفع من حجم المديونية الخارجية.¹

الفرع الثاني: أزمة المديونية

أدى التراجع في أسعار البترول خلال فترة الثمانينات إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري وحتى الجانب الاجتماعي، مما نتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة الدين من 35,7% إلى 56,6% من الصادرات عام 1986. ومنه لجأت الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل وسائل الاستثمار والاستهلاك، والذي أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في 1994، بحيث أن معظم القروض التي تحصلت عليها الجزائر كانت قصيرة الأجل مما جعل تكاليف خدمات الدين ترتفع سنويا بنسبة 82% من إجمالي الصادرات الجزائرية و25% من الناتج المحلي الإجمالي.²

ويمثل الجدول الآتي: تطور المديونية الخارجية للفترة (1985-1988)

السنة	1985	1986	1987	1988
حجم المديونية الخارجية	19.8	23.70	27.80	25.80

المصدر: عبد القادر شاعة، إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون، ص. 106.

وقد تضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية في نشأة وتكريس أزمة المديونية في الجزائر:

أ. العوامل الخارجية:

شكلت العوامل الخارجية سببا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية بالجزائر ومن أهمها نجد:

¹ المرجع نفسه، ص. 40.

² عبد القادر شاعة، إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2016)، ص ص. 105، 106.

1. **تدهور معدل التبادل التجاري:** شهد معدل التبادل التجاري تدهورا ساهم بدرجة كبيرة في تزايد المديونية، فمع انخفاض أسعار صادرات الجزائر من النفط وارتفاع أسعار إيراداتها من السلع والمنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها تزامنا مع الأزمة النفطية العالمية 1986، التي خلفت أضرار على منظمة دول الأوبك والجزائر واحدة من أعضائها بخسارة إجمالية قدرت بقيمة 60 مليار دولار لفائدة البلدان المصنعة.

2. **تقلبات أسعار الصرف:** أثرت التقلبات الحاصلة في أسعار صرف العملات الأجنبية وخاصة الدولار على تزايد المديونية الخارجية للجزائر، حيث أن صادراتها البترولية يتم تقييمها بالدولار، في حين عملية تحصيلها تكون بعملات صعبة أخرى، وعليه فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار له تأثير على حصيلة الصادرات، فخلال الفترة 1986-1989 بلغت نسبة الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملات أوروبية إلى 35%¹.

3. الشروط المفروضة على القروض الممنوحة:

• **ارتفاع معدل الفائدة:** ترتب عن ارتفاع المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة تزايد المديونية الخارجية للجزائر، والأمر الذي زاد في تفاقم هذه الأخيرة أن معظم القروض التي عقدتها الجزائر تجارية وذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10,2% سنة 1990.

• **مدة استحقاق القروض الممنوحة:** تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها، وذلك لكون قسم كبير منها يعود لمصادر خاصة، حيث بلغ متوسط هذه المدة خلال الفترة 1980-1987 ثمن سنوات ونصف، وقد انعكس هذا الانخفاض في مدة القروض على فترة السماح التي بلغت سنتين ونصف، وهو ما أدى إلى زيادة المديونية، والصعوبة في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة والمدة القصيرة للقروض.

ب. العوامل الداخلية:

1. **ضخامة الجهود الاستثمارية:** حيث لجأت الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل مخططاتها التنموية، نتيجة الاستثمارات الضخمة التي فاقت إمكانيات التمويل المحلية، وبلغت نسبة التمويل الأجنبي لهذه الأخيرة 93%، مما زاد من حجم المديونية الخارجية. بالإضافة إلى عمليات الاستثمار الضخمة التي أدت إلى زيادة التكاليف في الجهاز الإداري.

¹ الهاشمي بوجعدار، " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، م. 10، ع. 2 (1999/12/31)، ص ص.

2. **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** يعتبر هذا العامل من الأسباب التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية، حيث أنه لم يكن هناك التزام بالشروط المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي مع غياب رؤية واضحة حول مدة اعتماد الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي، وهو ما أدى إلى تفاقم هذه الأزمة.¹
3. **النمو الديمغرافي المرتفع:** أدى ارتفاع النمو الديمغرافي في الجزائر إلى الحاجة للغذاء والصحة والسكن، وهو ما عجز الاقتصاد الوطني على تلبيته ولجأ إلى اعتماد القروض الخارجية لاستيراد المواد الغذائية والأودية وغيرها، مما ساهم بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية.²

¹ حسين بن الطاهر، " أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، م.ب، ع.31 (2009)، ص ص. 268-270.

² بوجعدار، مرجع سابق، ص. 100.

المبحث الثالث: البناء الاجتماعي الجزائري

يعتبر البعد الاجتماعي ذو أهمية بالغة في دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة التحولات السياسية منها، إذ يمثل هذا الأخير محور تفسير الظواهر الاجتماعية ومؤشرا لفهم تقدم مجتمع ما أو تأخره، حيث أن المشكلات السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي الذي تظهر فيه ولا يمكن تحليلها بمعزل عن هذا الوسط، بالإضافة إلى المتغيرات السلوكية والبنائية التي تظهر مستوى استجابة النظام السياسي لعمليات التحديث الحاصلة وما يجب أن يرافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية.¹

ويعد راد كليف براون الانثروبولوجي البريطاني أول من استخدم مصطلح البناء الاجتماعي، والذي تمحورت أفكاره في دراسة هذا الأخير حول التركيز على العلاقات الاجتماعية باعتبارها المكونات الأساسية، وحسب رأيه فإنه يعبر عن "مجموع علاقات ومعايير منظمة لسلوك الأشخاص".

فالبناء الاجتماعي يتكون من مجموعة النظم السياسية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد والمعايير الاجتماعية المتكونة عبر السنين.² ومن هنا يبرز دور العامل الاجتماعي وأهميته في فهم طبيعة التحول وبناء المجتمع، فالتحولات التي تشهدها دول العالم الثالث بصفة عامة بما فيها الجزائر ذات الصلة بالخلفية التاريخية، فالواقع الاجتماعي يشهد تغييرات في بنيته، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وهو ما أثر على عملية بناء المجتمع والفرد، والجزائر كغيرها من الدول الإفريقية شهدت تحولا سياسيا من نظم قبلية، وسطوة استعمارية، إلى الاستقلال وبناء نظام حكم عصري الشكل بغض النظر عن طبيعته.³

المطلب الأول: الهيكل الديمغرافي (التركيبة السكانية)

إن تحقيق التقدم والازدهار الاجتماعي يعد هدفا أساسيا لجميع دول العالم، وهو ما أثار اهتمام المفكرين بدراسة تركيبة المجتمعات والوضع الاجتماعي بشكل عام، بما في ذلك

¹ كبير، مرجع سابق، ص. 102.

² كريمة بوحريق، "البناء الاجتماعي الجزائري الامازيغي رؤية سوسيو أنثروبولوجيا"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 48 (2017/09)، ص. 400.

³ كبير، مرجع سابق، ص. 103.

الصحة والتعليم ومستوى الفقر والبطالة، ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه المجتمع في تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية. وعلى ضوء هذا ستحاول الدراسة دراسة طبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري وتوزيعها.¹

الفرع الأول: التوزيع السكاني والبنية العمرية

مر عدد سكان الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما: فترة الاحتلال الفرنسي التي شهدت فيها البلاد انخفاضا في عدد السكان بفعل المقاومة والأمراض، بينما في فترة الاستقلال شهد العدد ارتفاعا ملحوظا بفضل تحسن الرعاية الصحية والظروف المعيشية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات. وبلغ عدد السكان غداة الاستقلال 10 ملايين نسمة، ووفقا للإحصائيات، فإن عدد سكان الحضر قد شهد تزايدا، فقد بلغت نسبة السكان الحضريين حوالي 31% من إجمالي السكان في عام 1966، وارتفعت إلى 41% عام 1977، كما ارتفعت هذه النسبة إلى 45% عام 1985، وإلى حوالي 61% عام 1990، تلك الزيادات السريعة في عدد سكان الحضر أدت إلى تحول جذري في الخريطة العمرانية للجزائر، مما أدى إلى نمو وتوسع المدن وزيادة حجمها، وأيضا إلى انحراف في التوازن الحضري وتصاعد الفوارق بين الحضر والريف. وتشير البيانات الرقمية إلى أن الكثافة السكانية في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام متدرجة من الأعلى إلى الأدنى:

- **ولايات مرتفعة الكثافة:** تتميز بعض المناطق في الجزائر بكثافة سكانية عالية، حيث يتجاوز عدد السكان فيها 2000 نسمة/كم مربع، على سبيل المثال في مدينة الجزائر وصلت 5878 نسمة، بينما في وهران بلغت 144 نسمة، وفي قسنطينة وعنابة تراوح العدد بين 290 و 323,5 نسمة على التوالي، هذه المناطق ذات التحضر المرتفع وتمتد لتشمل بعض الولايات الجنوبية مثل ورقلة وبشار.²

- **ولايات متوسطة الكثافة:** تشتمل العديد من المراكز الحضرية في الجزائر ضمن المناطق ذات كثافة متوسطة، حيث وصل عدد السكان في سطيف إلى 15,9 نسمة لكل كيلومتر مربع، وفي بلعباس 48,2 نسمة، وفي سكيكدة 143,3 نسمة. ويلاحظ أن معظم

¹ ميلود وارزقي، "التطور الديمغرافي والبنية السكانية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م.4، ع.7 (2016/12/18)، ص.13.

² إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 244-246.

المراكز الحضرية ذات الكثافة المتوسطة تنتمي إلى مجموعة الولايات ذات التحضر المتوسط.

- **ولايات منخفضة الكثافة:** تتضمن الولايات ذات كثافة سكانية منخفضة مناطق ومراكز حضرية ذات تحضر منخفض، مثل ادرار، بجاية، تيزي وزو، الشلف، والبويرة، وتتميز هذه الولايات بطابعها الزراعي وتقوم تجمعات السكان الصغيرة التي تقل عادة عن 5000 نسمة، بالإضافة إلى وجود مساحات واسعة من الأرياف. كما أن العواصم والمدن في هذه الولايات غالبا ما تنتمي إلى الفئات الحجمية الصغيرة والمتوسطة نسبيا. ومن هذا المنظور يمكن القول بأن درجة التحضر تكون عادة مرتفعة في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية، نظرا للارتباط المباشر بين التحضر وكثافة السكان.

وتؤكد الشواهد الكمية على الزيادة المتواصلة في نسبة سكان المدن الجزائرية الكبرى منذ الاستقلال، فقد تضاعف ارتفع عدد سكان مدينة الجزائر العاصمة على سبيل المثال خمس مرات تقريبا منذ عام 1948 إلى عام 1984، مقارنة بتضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات فقط خلال نفس الفترة، وهذه الظاهرة تنطبق على كافة المدن الكبرى في البلاد. وقد اختلفت الدراسات والأبحاث في محاولاتها لتصنيف مناطق الجزائر باستخدام معايير متنوعة، بعضها ركزت على معدلات النمو، في حين ركز البعض الآخر على النمط الحضري والريفي وتقسيمها إلى فئات مختلفة، ومن جهة أخرى استند البعض الآخر إلى كثافة السكان لتقسيم المناطق إلى فئات متعددة. وتسلط هذه المحاولات الضوء على قضية الهجرة الداخلية كعامل مؤثر بشكل كبير في توزيع السكان وتشكيل المناطق وتحديد طبيعتها من حيث عوامل الجذب أو الطرد.¹

❖ تطور البنية العمرية:

شهد المجتمع الجزائري تحولا واضحا في الهيكلية العمرية للسكان، ويعود هذا التغيير إلى نهاية مرحلة انتقالية وبداية مرحلة جديدة، حيث لوحظ على الفئة الأولى (0-14 سنة) انخفاض في نسبتها من التعدادات السكانية باستثناء عام 1977، والذي ارتفعت فيه إلى 47,97% مقارنة ب 47,1% في عام 1966 ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الولادات

¹ المرجع نفسه، ص ص. 247، 248.

وانخفاض معدلات الوفيات خلال فترة ما بين التعدادين. أما الفئة (15-64) فبلغت 48,2% عام 1966 والفئة الثالثة (65 سنة فأكثر) بلغت 4,3% في تعداد 1966. الملاحظ هنا أن أغلب سكان الجزائر هم شباب، واتسم السكان بعدد ذكور أكبر عبر مختلف التعدادات، إلا في تعدادي 1966-1977 اللذان كانا فيهما عدد الإناث أكبر بقليل من عدد الذكور، حيث بلغت نسبة الذكور سنة 1966-1977 ب 96,9% ذكر لكل 100 أنثى و 98,7% ذكر لكل 100 أنثى على التوالي. وبالنظر إلى الفئات العمرية، نجد أن فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تسجل أعلى نسبة للذكورة، حيث بلغت 104,7 ذكر لكل 100 أنثى، بينما فئة السكان الذين هم في سن النشاط (15-64) بلغت النسبة 93,48 ذكر لكل 100 أنثى، وبالنسبة للفئة العمرية 65 سنة فما فوق فقد بلغ مؤشر الذكورة بها 102,3 ذكر لكل 100 أنثى.¹

والجدير بالذكر يتميز تاريخ المجتمع الجزائري بتنوع مظاهره الحضارية والثقافية مع وجود انسجام وتناغم في إطار الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، وتدرج الجزائر ضمن البلدان العربية المتوسطة التجانس، حيث تتميز بتنوع تكويناتها الثقافية والعرقية، وتبلغ نسبة السكان الذين ينتمون إلى تكوينات اثنية حوالي 20% بالمئة.²

الفرع الثاني: التشغيل والبطالة

ارتبطت قضية التشغيل في الجزائر بشكل وثيق بتحديات التنمية الاقتصادية، حيث كان توظيف الشباب وتوفير فرص عمل لهم أحد أهم الأهداف الواجب تحقيقها غداة الاستقلال، وحسب التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1967-1989 فإنها تنقسم إلى مرحلتين الفترة 1969-1979 والمرحلة الثانية 1980-1989 والتي تزامنت مع الصدمة البترولية مما كان لها انعكاسات على مختلف الأصعدة خاصة البطالة.

1. التشغيل:

أ- وضع التشغيل خلال المرحلة 1967-1979:

تطورت الفئة النشيطة في الجزائر بسرعة خلال هذه الفترة نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد،

¹ يمينة قوراح، "الانتقال الديمغرافي في الجزائر وأثره على البنية السكانية"، مجلة الانسان والمجتمع، ع. 10 (2015/06)، ص ص. 56-59.

² قيرة واخرون، مرجع سابق، ص. 262.

حيث وصل معدل النمو إلى 3,4% في عام 1978، وفي هذا السياق زاد عدد سكان هذه الفئة في المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني. وفي المقابل شهد قطاع التشغيل تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع عدد المشتغلين من 1,720,000 شخص في عام 1966 إلى 2,880,000 شخص عام 1978، وخلال هذه الفترة شهدت المخططات المختلفة زيادات متتالية في مستويات التشغيل، حيث بلغت نسبتها 9,8% خلال المخطط الثلاثي، و15,3% خلال المخطط الرباعي الأول، و21,4% خلال المخطط الرباعي الثاني، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة في هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى دور القطاع العام في خلق فرص العمل، حيث ساهمت استثمارات الدولة في هذا القطاع في انشاء قاعدة للتشغيل خلال هذه المرحلة، وبناء على ذلك فإن 84 بالمائة من فرص العمل التي تم انشاؤها كانت بفضل جهود القطاع العام.¹

ب_ وضع التشغيل خلال المرحلة 1980-1989:

خلال الفترة المتزامنة مع تطبيق المخطط الخماسي الأول من عام 1980-1984 تم انشاء 824700 وظيفة جديدة، ومع ذلك في الفترة التالية من عام 1985-1989 شهدت انخفاضا في عدد الوظائف الجديدة، حيث تراجع العدد إلى 255000 منصب خلال فترة 1985-1989. وتزامنا مع أزمة الاقتصاد العالمي 1986 التي ضربت بشدة الاقتصاد الجزائري وتراجع أسعار النفط، تأثرت الاستثمارات العمومية بشكل كبير مع تراجع التمويل، مما أدى إلى تقليص الوظائف وبدء عمليات التسريح، وتدهور الوضع التشغيلي بشكل متزايد، وبالتالي بروز أزمة البطالة.²

2. البطالة:

يمكن تقسيم مراحل تطور البطالة في الجزائر الى مرحلتين:

- المرحلة ما بين 1967-1985: بعد استقلال الجزائر مباشرة شهدت البلاد معدلات بطالة مرتفعة، وكان ذلك نتيجة تأثير مخلفات الاستعمار وزيادة النمو الديمغرافي، لكن مع ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ابتداء من عام 1967 وبتبني الجزائر

¹ ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014) ص ص. 64-67.

² المرجع نفسه، ص ص. 70-72.

لنهج الاشتراكي واعتماد التخطيط الاقتصادي، بدأت معدلات البطالة في الانخفاض من خلال خلق العديد من فرص العمل، مما أدى إلى انخفاضها من 33% في عام 1966 إلى 18,6% عام 1973. كما تراجع سنة 1979 إلى 11,1%، ليسجل سنة 1984 معدل 8,4% وهو أضعف معدل سجل منذ استقلال الجزائر.¹

- **المرحلة ما بين 1985-1989:** تزامنت هذه الفترة مع الصدمة البترولية العالمية لسنة 1986، حيث شهدت البلاد تراجعا كبيرا في مواردها الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط، ومنذ عام 1985 بدأت ظاهرة فقدان مناصب العمل تبرز، حيث بلغ إجمالي الوظائف المفقودة 104,622 وظيفة، أي بمعدل خسارة 26,156 وظيفة سنويا بين عامي 1985 و1988، وهذا الانخفاض أثر بشكل خاص على القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد مثل البناء والاشغال العامة، والري والصناعات الغذائية، والنسيج. ومنه يعتبر عام 1986 نقطة تحول في سوق العمل بالجزائر، والذي تصاعد فيه معدل البطالة كما يبينه الجدول التالي:

تطور معدل البطالة 1990/1985:

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة %	09,50	11,40	21	20,50	21,90

المصدر: سعاد شليغم، أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر ص134.

فبعد أن شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا في النصف الأول من الثمانينات، بدأ يتجه نحو الارتفاع بدء من عام 1986، ووصل إلى أعلى نسبة عام 1989، الذي شهد تدهورا في فرص العمل وتفاقم أزمة البطالة.²

¹ صارة شريفي، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017)"، مجلة دراسات اقتصادية، م.5، ع.2 (2018/11/18)، ص ص.190,191.

² سعاد شليغم، أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015)، ص ص. 134,135.

المطلب الثاني: التكوين الطبقي للمجتمع الجزائري

تعرف مختلف المجتمعات تغيرات متكررة نتيجة التطور والتقدم الاجتماعي، مما يؤدي إلى تعقيدات في الهياكل الاجتماعية والتي تظهر بتباين واختلاف في مستويات البناء الاجتماعي المعروفة لدى علماء الاجتماع بالطبقات الاجتماعية، إذ تعتبر الطبقة الاجتماعية جزءاً أساسياً من الهيكل الاجتماعي، حيث تتفاعل بدناميكية مع باقي النظم الاجتماعية، وتمثل عنصراً مهماً في التفاعل الاجتماعي وتحليل البناء الاجتماعي. وقد اهتمت الأدبيات السوسيولوجية بموضوع الطبقات الاجتماعية من بينها الاتجاه الماركسي، الذي ركز على التباين الطبقي وعلاقته بملكية وسائل الإنتاج، ومع التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته المجتمعات الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الماضي وما نتج عنه من تغيرات في طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ظهر ما يعرف بالطبقة الوسطى. وعليه شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ الاستقلال أثرت على بنائه الاجتماعي والطبقي.¹

الفرع الأول: الطبقة المتوسطة

تأثر الهيكل الطبقي للمجتمع الجزائري بشكل كبير نتيجة السيطرة العثمانية والاستعمار الفرنسي، حيث ساهم كل منهما في تغيير هذا الهيكل بطرق مباشرة، وأدى الاستعمار الفرنسي إلى اختفاء طبقات كاملة من المجتمع الجزائري نتيجة لسياسات الإفقار التي تم تنفيذها بمصادرة الأراضي والممتلكات، وبعد الاستقلال شهد المجتمع تغيرات جذرية في بنيته الاجتماعية، حيث ساهمت السياسات المتبعة كتوفير التعليم المجاني وتشجيع التعليم إلى ظهور فئات جديدة قادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة، وهناك ثلاثة عوامل ساهمت في إعادة صياغة الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة حديثة التكوين:

- العامل الأول: رحيل الأوروبيين عن الجزائر بعد الاستقلال وتعيين جزائريين بدلا منهم في الوظائف العامة، حيث ازداد عددهم بشكل كبير من 30 ألف في عام 1955 إلى 300 ألف في عام 1963، مما جعلهم جزءاً هاماً من الطبقة الوسطى.

¹ محمد سعيد بن حمو، رضا بن تامي، "تحليل مفاهيمي لتشكل الطبقات الاجتماعية في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م. 10، ع. 1. (2022/01/23)، ص ص. 851، 852.

- **العامل الثاني:** هو التوجه نحو جعل التعليم متاحا لأبناء الطبقات السفلى، حيث تحول إلى أداة ديمقراطية بعد فترة الاستعمار التي كان فيها محصورا لأبناء الارستقراطية، بحيث انخفض معدل الأمية من 80% في عام 1962 الى 60% عام 1977، وشهدت نسبة النمو في التعليم ارتفاعا بنسبة 7%، وفي عام 1980 تخرج نحو 60 ألف طالب من المعاهد منهم 25 ألف إطار متوسط وعالي، كما أن أبناء أصحاب المهن الحرة والتجار والموظفين يمثلون نسبة كبيرة في الجامعات مقارنة بأبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى. وكانت الجزائر تعاني من نقص في عدد الإطارات ذوي الكفاءة العلمية، مما جعلها تواجه صعوبات في إدارة مؤسساتها، وزادت هذه الحاجة مع بدء المخططات التنموية حيث كانت الحاجة إلى الإطارات العليا تقدر بحوالي 27,290 والحاجة إلى الإطارات الوسطى مقدرة ب 39,700.

- **العامل الثالث:** إن العامل الذي شكل الطبقة الوسطى هو التصنيع، والواقع يشير أن هذا الأخير ساهم بشكل كبير في نشوء هذه الطبقة في مختلف المجتمعات، حيث شهدت الجزائر التأميمات والتصنيع السريع اللذان حولا الدولة إلى برجوازي بشكل بارز، إذ كانت هي وحدها من يتولى عمليات التوظيف والاستثمار، علاوة على ذلك فإن الحاجة المتزايدة إلى المسيرين والمديرين لإدارة الصناعات الناشئة، أدى إلى تشكيل الطبقة الوسطى داخل القطاع العام بما يتماشى مع هيمنة الدولة البرجوازية.¹

❖ مؤشرات الانهيار الطبقي:

لعل من بين التحولات التي صاحبت الطبقة الوسطى في الجزائر هي تبني سياسة إعادة الهيكلة (1980-1984) تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، حيث استهدفت تفتيت المؤسسات العمومية وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة، هذا التحول زاد من تشتت القوة لدى الطبقة الوسطى نظرا لضعف الشركات الوطنية التي فقدت قوتها منذ الثمانينات، وبالتالي بدأ البحث عن برجوازية بديلة للدولة بهدف تنشيط الاقتصاد، وهو ما عرقل الطبقة الوسطى وأفقدتها مكانتها. هذا بالإضافة إلى مشكلة تدهور القدرة الشرائية التي تزايدت خلال فترة السبعينيات بسبب تحرير الأسعار، مما أثر سلبا على مستوى المعيشة لهذه الطبقة. وعلى

¹ ادريس بولكعبيات، "حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، م.11، ع.14، (2000/12/31)، ص 81، 82.

العموم فإن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر أدت إلى فقدان الطبقة الوسطى للموقع الحيوي الذي كانت تحتله، الأمر الذي زعزع استقرارها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي.¹

الفرع الثاني: الفقر والأمية

تعتبر ظاهرتي الفقر والأمية من أبرز المشاكل التي تعيق تحقيق التنمية، وذلك لما لهما من انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكونهما متلازمتان ويؤثر بعضهما على البعض، حيث يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تكاد لا تخلو منها أي دولة من الدول، والذي يكون مصحوبا في كثير من الأحيان بالبطالة، وارتفاع الكثافة السكانية، وسوء التغذية، والأمية. والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث تعاني من انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير منذ الاستقلال.²

- **تطور ظاهرة الفقر في الجزائر:** عرفت الجزائر بعد الاستقلال ارتفاعا في معدل الفقر والذي مس المناطق الريفية أكثر من الحضرية ووصل إلى 53,67% عام 1966. وفي فترة السبعينيات انخفضت نسبة الفقر نتيجة الارتفاع في أسعار النفط التي ساهمت في تحسين المستوى المعيشي للفرد والتحسين في توزيع الدخل، وكذلك اعتمادها على نموذج الصناعات المصنعة الذي يهدف إلى حل مشكلة البطالة، حيث انتقلت النسبة من 48% عام 1970 إلى 30,4% سنة 1979.³ ومع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات والأزمة الاقتصادية المتمثلة في انهيار أسعار النفط أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر خلال فترة التسعينيات والتي تجاوزت 30%.⁴

تطور الأمية في الجزائر: تعتبر الأمية في الجزائر مشكلة تاريخية نشأت على يد الاستعمار الفرنسي، حيث عمل المحتل خلال فترة وجوده على حرمان الشعب الجزائري من

¹ سماح قارح، " الطبقة الوسطى الجزائرية النشأة والتغيرات"، مجلة العلوم الإنسانية، م. 10، ع. 19، (2010/06/20)، ص. 154 - 156.

² نورة سليمان فيسة، عيسى يونس، " مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري والآثار الناجمة عنها"، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، م. 7، ع. 2، (2022)، ص. 84.

³ فطيمة ميهوبي، دراسة قياسية لمحددات ظاهرة الفقر في الجزائر، مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص. 35-39.

⁴ خالد بن جلول، عبد القادر فلفول، حمزة بعلي، " دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، م. 04، ع. 07، (2019/06/07)، ص. 23.

العلم والثقافة، ويعتبر بهذا السبب الأساسي في الارتفاع الكبير في معدلات الأمية من 14% عام 1830 إلى 85% عام 1962. وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مجبرة على خوض معركة التنمية الاجتماعية في كافة المستويات للخروج من مظاهر التخلف ومع بذل جهود لمحاربة الأمية، شهدت التقارير انخفاضا في معدلات الأمية إلى نسبة 67% سنة 1966، كما قامت الدولة بجهود مكثفة لمحو الأمية بدء من عام 1976 من خلال وضعها لمجانية التعليم والتكوين واجباريته، وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن مشكلة الأمية بقيت ومازالت إحدى العوائق التي تعترض مسيرة التنمية.¹

¹ لخضر بن العيد طاهري، "الامية في الجزائر وسبل الحد منها"، مجلة الخلدونية، م.1، ع.6، (2013/09/01)، ص ص. 358-360.

الفصل الثاني:

مصادر التحول السياسي

في الجزائر

تمهيد:

إن دراسة الديمقراطية في الجزائر تتطلب إلقاء نظرة فاحصة على مجموعة متنوعة من الظروف التي ساهمت في دفع مسار الديمقراطية وتبني الانفتاح السياسي، وذلك من مختلف المتطلبات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد الخصوصيات التي ميزت هذه العملية وتحليل كيفية اعتمادها من قبل النخبة الجزائرية، نظرا للسياق الذي تتشكل فيه عملية التحول، والذي له دور هام في توجيه هذه العملية حسب طبيعة الظروف التي هيأت لها.

قبل التطرق إلى عملية التحول في الجزائر في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، كان لزاما على الدراسة التطرق إلى مختلف الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، التي أثرت على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، إضافة إلى النسق الإقليمي والدولي الذي تأثرت به الجزائر ودوره في تشكيل وتوجيه عملية التحول.

تحتل العوامل الداخلية والخارجية باهتمام كبير في تحليل النظم السياسية، نتيجة ارتباط العملية بالبيئة الدولية، فعملية التحول جاءت في إطار موجات تبنت فيها عدة دول انفتحات مشتركة وظروف داخلية متشابهة، وعوامل خارجية دافعة مساندة، نظرا للارتباط الوظيفي للنظام السياسي ببيئته الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة الأنظمة السياسية التي تعاني من التبعية السياسية والاقتصادية، كما هو حال المنظومة السياسية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، تسعى الدراسة في فصلها الثاني إلى تحليل العوامل المختلفة التي دعمت التحول الديمقراطي والانفتاح، والتي تعتبرها الدراسة كمصادر للتحول السياسي، من خلال تحليلها من منظور داخلي وخارجي. يشمل البعد الداخلي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الجزائر منذ استقلالها وحتى بداية عملية التحول في عام 1989، بينما يتناول البعد الخارجي الظروف الدولية التي تأثرت بها الجزائر في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وتأثيرها على النظام السياسي الجزائري وتفاعله معها، سواء بدعمها أو عرقلتها.

المبحث الأول: المصادر الداخلية للتحول السياسي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المغاربية التي تبنت عقب استقلالها نظام الحكم السلطوي والنهج الاشتراكي بغية تحقيق التنمية وإرساء أسس الدولة للخروج من التبعية والتخلف، إلا أنها بعد ممارسة استغرقت أكثر من عقدين فشلت في بناء مشروع مجتمعي وطني، نتيجة احتكار النخب للسلطة ومحدودية المردود التنموي، بالإضافة إلى تكريس التفاوت الاجتماعي، واتساع دائرة التهميش، والاستقطاب الطبقي. ومع بداية الثمانينيات برزت العديد من العناصر وعوامل التغيير التي دفعت إلى ضرورة الإصلاح يمكن اجمالها فيما يلي: الركود الاقتصادي العام، النمو السكاني السريع، سياسات تهميش القوى السياسية، تقادم أزمة الحكم وتناقضاته الداخلية، البطالة والفساد، الاضطرابات والمحاولات الانقلابية، صعود قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، والتداخل بين أزمة المجتمع وأزمة النظم وأزمة الذهنية.¹

وعليه فإن النظام السياسي الجزائري قد فشل منذ استقلاله وهذا راجع إلى الأزمات التي أثرت على بنائه وتطوره، والتي تشكلت نتيجة لتداخل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، ويظهر جليا من خلال الوضع المتردي الذي عاشته الجزائر في كافة المجالات، مما انعكس على هذه الظروف مجموعة من المصادر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في التحول السياسي الذي شهدته البلاد.

المطلب الأول: المصادر السياسية

تتلخص العوامل السياسية التي دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية في مجموعتين من الأزمات التي أطاحت بالنظام:

• **المجموعة الأولى:** وهي المتمثلة في الأزمات الهيكلية "الحاكمة"، والتي تعد مسلك النظام في مختلف الأزمات وهي: أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر وأزمة الصراع داخل اجنحة النخبة السياسية.

¹ ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا اساسية"، في احمد منيسي، *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص ص. 59، 60.

1. من حيث طبيعة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر والاحتكار المصاحب للسلطة: تميزت المؤسسات السياسية بضعف بالغ نتيجة انعدام الاستقرار المؤسسي وحالة الاختلال بين مؤسسات المشاركة ومؤسسات التنفيذ، كما اتسمت هذه المؤسسات بعدم الاستقلالية، حيث تعتبر مجرد امتداد للسلطة التنفيذية التي يترأسها رئيس الدولة، والذي قام بتحويل الحزب الواحد إلى أداة لتعبئة الجماهير، فنظام الأحادية المستند إلى (الحزب، الدولة)، الذي اعتمدته الجزائر منذ إعادة بناء الدولة يتميز بإمكانية توحيد الحزب مع الدولة أو التطابق معها، سواء كان الحزب يسعى لاستيعاب الدولة أو العكس، مما جعل جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الذي يملك السلطة وقائد الأمة، وهذا في إطار المشروع التاريخي الثوري التحرري الذي يبرر اعتماد الحزب الواحد كأداة ضرورية لإعادة بناء الدولة باعتبارها ممثلة للجميع، وتقف ضد الانشقاقات والتحزب المهددة للوحدة الوطنية.

وقد اعتمد حزب جبهة التحرير في ممارسته للسلطة على الشرعية التاريخية، وعليه شكلت هذه الشرعية أساس السيطرة على المشهد السياسي ومنع ظهور أي قوى منافسة، حيث ساهم هذا الأخير في قمع الحريات الفردية والعامة، وتقييد حرية التعبير وفرض الوحدة والتميز، كما تجلّى التعسف في استخدام السلطة من خلال احتكار الامتيازات وتصلب الجهاز البيروقراطي، مما أدى إلى فشله في تحقيق مهامه بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج. ونتيجة لذلك توسعت الفجوة بين السلطة السياسية والمجتمع وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها لدى فئات واسعة من المجتمع. واستمر النظام السياسي من 1962-1988 الاعتماد على الحزب الواحد المتحكم في مختلف مجالات الحياة¹ وذلك حتى أحداث أكتوبر 1988، فخلال هذه الفترة كان المجتمع يتطلع إلى التغيير مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض داخل فئات اجتماعية واسعة بسبب الفجوة المتزايدة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة، والشك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني خاصة مع تقليص دورها لصالح الرئيس. والملاحظ أن أحداث أكتوبر 1988 كانت محصلة

¹ نسرين نموشي، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص ص. 84، 83.

ونتيجة لأزمات عانى منها النظام السياسي، وتمثلت في ضغوط متعددة أجبرت النظام على التكيف من خلال تعديل بنيته ومؤسساته لمواجهة التحديات واستيعابها.¹

2. من حيث الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

إن فهم أزمة النخبة السياسية في الجزائر وصراعاتها يتطلب دراسة التحالف المتوازن بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية الذي قامت عليه الدولة الجزائرية منذ عام 1962، ويتكون هذا التحالف من ثلاثة ركائز أساسية: الجيش، الإدارة، والحزب. كان هذا التوازن السائد في القيادة السياسية حتى عام 1988، حيث كل ركيزة توجه الدولة نحو مصالحها الخاصة. ومع اختلال ذلك التحالف خلقت أحداث أكتوبر 1988 صدامات بين ركائز السلطة الجزائرية، أي الجيش والإدارة والحزب. لكن خلافا للمرات السابقة كان الصراع بين هؤلاء اللاعبين يحدث بشكل خفي، ويتم استدراكه وحله داخل أروقة النظام الحاكم، ومع أواخر الثمانينيات شهد هذا الصراع تحولا إلى طابع علني، حيث بدأ يطرح مباشرة في الشارع وهو ما انعكس في أحداث أكتوبر وأعطى تفسيراً بأنه صراع بين أجنحة النظام السياسي.²

• المجموعة الثانية:

في عام 1988 شهدت الجزائر سلسلة من الأحداث التي كانت عبارة عن تعبير عن الأزمات التي عانى منها النظام السياسي، هذه الأزمات تجلت في شكل ضغوط متعددة فرضت على النظام السياسي ضرورة مواجهتها من خلال التكيف والتعديل على هياكله ومؤسساته، ومع ذلك أظهر حجم الأحداث عجز النظام عن التعامل مع هذه الضغوط بشكل فعال، وهو ما أدى إلى ظهور هذه الأخيرة بشكل واضح ومؤثر. ويمكن تتبع عدد من هذه الأزمات فيما يلي:

- أزمة التوزيع: وقد تجلت في ضعف قدرة النظام السياسي على تحقيق التوافق بين الاعتبارات الاقتصادية والفنية المتعلقة بالتوزيع، وبين الاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية المفترضة. ويرجع البعض أسباب هذه الأزمة إلى التحديات الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض إيرادات النفط، بينما يردّها آخرون إلى سوء التخطيط والإدارة،

¹ المرجع نفسه، ص ص. 85، 86.

² نفيسة زريق الترسيع الديمقراطي في الجزائر المشكلات والآفاق، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016)، ص ص. 129، 130.

وغياب القيادة الميدانية في القطاعات الإنتاجية، والتي أدت إلى هدر جهود التنمية على مدار الفترة الزمنية السابقة.

- **أزمة المشاركة السياسية:** والتي تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى الناشطة في المجتمع، والتي تهدف إلى المشاركة في العملية السياسية، كما اتسمت بعدم تقبل النخبة الحاكمة في اشراك هذه القوى. فقد تميزت البيئة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مختلف جوانب الحياة السياسية، من خلال السيطرة على الحزب والجيش، بما في ذلك التشريع ووسائل الاعلام، وهذا ما جعل النظام السياسي غير قادر على استيعاب القوى الجديدة التي ظهرت بعد أحداث سنة 1988، نتيجة غياب التقاليد السياسية المناسبة، وبالتالي نشأ تصادم بين النظام القائم والأوضاع الجديدة.¹

- **أزمة الشرعية:** ترسخت شرعية الدولة الجزائرية من خلال موروثها التاريخي المتمثل في جبهة التحرير الوطني، التي نشأت على أسس المقاومة ضد الاستعمار وتحقيق الاستقلال، ومن ثم نتج عن هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة، حيث اندمجا تقريبا فيما يشبه التجانس، ولذا فإن جذور أزمة الشرعية ترجع إلى فترة ما بعد الاستقلال. وفي ظل انهيار حزب جبهة التحرير الوطني، وتصاعد الصراعات الداخلية بين قياداته ونزاعهم على الحكم، ومع تراجع مكانة الأيديولوجية التعبوية للحزب والنظام في سياق تطورات الوضع الداخلي والإقليمي والدولي، وبتدهور الوضع الداخلي للبلاد وانتشار الفساد داخل البنية الإدارية والحزبية والعسكرية، أدى هذا كله إلى فقدان النظام لشرعيته.

- **أزمة الهوية:** ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى فترة الاحتلال الفرنسي، الذي عمل على إلغاء مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ، وتشكيل نخبة تكون موالية له، وبعد الاستقلال اخترقت هذه النخبة الإدارة وأجهزة الحكم، مما أدى إلى تقسيم المجتمع الجزائري إلى تيارات متعددة، منها الاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحقق للتوازن الوطني، بينما ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الافريقية البربرية. استغل التيار الإسلامي هذا التششت والانقسام فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب

¹ منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في سليمان الرياشي وآخرون، *الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996)، ص ص. 47، 48.

والبربر، ليزر فعاليتيه ويتسبب في تدهور شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة، مما أضفى على أزمة الهوية بعدا آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بأزمة الشرعية.¹

المطلب الثاني: المصادر الاقتصادية

لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو أزمة النظام في الجزائر، حيث عاشت البلاد حتى عام 1989 ضمن إطار نظام الحزب الواحد، وتمسكت باستراتيجيات وإجراءات سياسية تمنع نشوء أي قوى سياسية جديدة طالما استمرت الإيرادات النفطية في تمويل الاقتصاد وسد الفجوات،² لكن ابتداء من النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، ومع تطور الأزمة، بدأت التغيرات تظهر رغم أن بعض ملامحها كانت متوقعة، إلا أن آثارها على تصاعد الأزمة كانت محل اختلاف. فبعض الآراء يرجع أن السبب يعود إلى الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من كل جهود التصنيع إلا أن معظم المشاريع الاقتصادية بقيت تعاني من نقص في الأسس الصحيحة للتكوين، وهو ما أدى إلى تراجع كفاءة هذه القطاعات، ومع تراجع مخزون العملات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار النفط على الساحة العالمية واجهت الدولة صعوبات مالية جسيمة، واضطرت للجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والذي فرض عليها شروطا صارمة، ومنه كان من الضروري القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لتحرير الاقتصاد.

أما البعض الآخر فيرى أن أسباب التغيير يعود إلى العوامل التالية:

أ- عجز التنمية عن التحرر النسبي من التبعية والتي اتضحت في سياقين رئيسيين: الأول هو التبعية المالية نتيجة الاعتماد على الديون، بينما الثاني يتمثل في التبعية للدول المتقدمة تقنيا وذلك في مجالات الصناعات الثقيلة، والتي تجعل الرأسمالية العالمية تسيطر على توريد قطع الغيار والخبرات للصيانة وما إلى ذلك، مما يجعل الصناعات الكبرى مركزا للتلاقي مع الرأسمالية العالمية بدلا من أن تكون محورا للبناء الاشتراكي.

ب- ان استراتيجية التصنيع الثقيل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكبر حجم القطاع العام، أدت إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز طبقة برجوازية جديدة تتألف من الفئات

¹ عبد النور ناجي، "التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.2، (2008)، ص 40،39.

² العمار، مرجع سابق، ص.52.

الفصل الثاني: مصادر التحول السياسي في الجزائر

التكنوقراطية والإدارية لتمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، بينما تبقى قاعدته الشباب العاطلين عن العمل والعمال اليوميين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على فرص لتحسين أوضاعهم، مكونين بذلك بيئة ملائمة للاضطرابات السياسية عند توفر الفرصة المناسبة.

ج- انتشار الفساد الإداري في الجهاز الحكومي، ففي هذا الإطار برزت أعمال فساد قادها التكنوقراط بصيغة عمولات ونهب للمال العام والتي بلغت نحو 26 مليار دولار.¹

د- انخفاض إيرادات الدولة منذ بداية الثمانينيات نتيجة تدهور أسعار النفط وهو ما أثر على معدل النمو الاقتصادي الذي تطور كما يلي:

تطور معدل النمو الاقتصادي 1980-1989:

(الوحدة: نسبة مئوية)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
2.9-	1.8-	1.1-	1.0	5.2	4.1	5.6	4.0	3.6	0.9

المصدر: كريمة جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ص.155.

فالملاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي قد تطور في اتجاه سلبي أي في اتجاه الانكماش. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي المتأزم شهدت السوق الوطنية اضطرابات، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 76,5% سنة 1986، على الرغم من السياسات التي تم اعتمادها لتثبيت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وقد تأثرت هذه الأخيرة بظاهرة التضخم بدرجات متفاوتة

ووصل متوسطه في الفترة 1985-1989 إلى 9,1% سنويا، ليزداد في سنة 1990-1992 إلى 16,6% و24,4% على التوالي.²

¹ المرجع نفسه، ص ص. 53، 54.

² كريمة جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020/2021)، ص.155.

هـ- ارتفاع حجم المديونية الخارجية واتباع النظام لسياسة التقشف، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم الفقر وارتفاع معدلات البطالة.¹

و- تدمير القطاع الزراعي بسبب سياسة الصناعات المصنعة التي استقطبت ملايين الفلاحين من الريف إلى المدن والتي أقيمت فيها مجمعات صناعية. هذا إضافة إلى سياسة الثورة الزراعية التي انتزعت الأرض من ملاكها، وحولتهم إلى مجرد موظفين فيها، وكنتيجة لهذا اعتمدت الجزائر على استيراد المواد الغذائية والصناعية من السوق العالمية.²

وعليه يمكن القول أن فشل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر له علاقة بطبيعة النخب الحاكمة، والتي تتمثل في عدم امتلاكها للذكاء السياسي اللازم، ولا المؤسسات والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية. ونتيجة لذلك وجدت الحكومة نفسها في طريق مسدود نحو التخلف، بعد أن بذلت جهودا ومواردا ضخمة لمشروع التنمية.³ وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة الإصلاح وتبني الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الثالث: المصادر الاجتماعية والثقافية

لعل ما يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الأزمة الجزائرية هو ذلك الخل الذي حدث في هيكل القيم والمعايير التي تحكم وتنظم حياة المجتمع، ومساره نحو تشكيل مجموعة من العلاقات ذات طابع مؤسسي يخضع لقواعد متفق عليها نسبيا من قبل الأفراد والجماعات، ويتجلى هذا بوضوح من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة.⁴

¹ ناجي، مرجع سابق، ص. 41.

² دريس نوري، "الجزائر: تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي"، مجلة سياسات عربية، م. 9، ع. 51 (2021/07)، ص. 72.

³ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 3، 2003)، ص. 179-183.

⁴ العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق ص. 227.

فالأزمة الجزائرية هي وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع، ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، ومن رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير.¹

بالإضافة إلى عجز المجتمع في تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية مميزة تسودها سيطرة بنى اجتماعية تعتمد على روابط الدم والعرق والانتماء، إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، والتي تحدد هويتها عبر عوامل مثل الدين واللغة، هذه الوضعية في عزلة عن التفاعل مع المحيط وعدم مواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها الوسط الثقافي المتنوع والمتجدد في بنيانه وتعاييره، إلى جانب الدلالات القيمية والمعيارية التي يحملها.² فالفشل في مشروع التنمية الاقتصادية ارتبط بعدم تحقيق النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، والذي صاحبه ظواهر مرضية اقتصادية مثل التخلف الاجتماعي والرشوة، والمحسوبية وروح الاتكال، ناهيك عن فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة، وقد طالت هذه الممارسات مجالات حساسة مثل التوظيف والتعيين في مناصب قيادية في الدولة.³ ويتجلى العامل الاجتماعي للأزمة أيضا في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة خصوصا أن هذا الأخير يفتقد إلى أسس مشروعة ونسق قيمى متفق عليه بين القوى الاجتماعية، ويستند هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل التي تعتبر محل انتقاد من قبل الطبقة العاملة والوسطى، حيث ارتبط بسرعة تكوين ثروات هائلة بطرق مشبوهة وغير شرعية، كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العامة. ونتج عن ذلك رفض لهذا التفاوت الاجتماعي الحاد الذي يميز بنية المجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانينيات: أولا لما يرتبط به من شعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص، وثانيا، قيام ذلك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافيا وغير شرعية قانونيا، مما يعني أنه لا يتم إخضاعه لأي ضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها، في ظل غياب قواعد تمثّل الامتياز والأداء والفعالية، ويخضع لضوابط صارمة تمارسها أجهزة ومؤسسات تتمتع بالمصداقية. وبالتالي أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت خلال

¹ عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والافاق"، المرجع نفسه، ص. 179.

² نموشي، مرجع سابق، ص. 91.

³ ناجي، مرجع سابق، ص ص. 41، 42.

مراحل سابقة من تطور المجتمع، مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبية قوية، وأصبحت ميزة جوهرية من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها. كما أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل ويشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع، وتمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع.¹

¹ عنصر، مرجع سابق، ص ص. 229-231.

المبحث الثاني: المصادر الخارجية لعملية التحول السياسي في الجزائر

إلى جانب المتغيرات الداخلية التي تناولتها الدراسة في مبحثها الأول، لعبت المتغيرات الخارجية دورا هاما في عملية التحول، وذلك من خلال ما شهدته النظام الدولي المعاصر من تطورات سريعة أثرت بفاعليتها على جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتسعى الدراسة هنا إلى تسليط الضوء على تأثير المتغيرات البيئية الدولية والإقليمية على عملية التحول السياسي في دول العالم الثالث بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. فقد وضعت المتغيرات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط جدار برلين (1989)، وتفكك الكتلة الشرقية، وانحيار الاتحاد السوفياتي حدا لنظام يالطا، وأدت إلى اضطرابات في الوضع الاستراتيجي في كل العالم، كما دلت نهاية الحرب الباردة على نهاية الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية في الفكر الاقتصادي والسياسي، وبروز عدد من المفارقات على الصعيد الهيكلي النظامي وعلى الصعيد القيمي، فالملاحظ أنه في الوقت الذي بدأ فيه تبلور اتجاه يتجاوز الدولة ويعمل على بناء تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى عاكسا ديناميكية العولمة الإقليمية، وعدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة القضايا الدولية بصفة منفردة. فمن جهة أخرى كانت الدولة الوطنية تتعرض لمخاطر التفتت من الداخل، والتي مصدرها انتعاش الولاءات الأصلية من اثنية ومذهبية ودينية وقومية. ومنه شهد النظام الدولي الجديد تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية وحقوق الانسان والتعددية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية...).¹

أما على الصعيد الإقليمي، تأثرت الجزائر بالنظامين العربي والإقليمي والمغرب العربي، فقد شهد النظام العربي تراجعا في دور القوى الراديكالية لصالح القوى المحافظة.²

¹ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،

ط1، 2006)، ص ص. 14-17.

² هناء عبيد، "ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في احمد منيسي، مرجع سابق، ص. 147.

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

هي تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها المتعددة والتميزة، فقد شهد النظام العربي على مدى فترة طويلة تقلصا في دور الدول الراديكالية، حيث بدأت الدول المحافظة في تعزيز نفوذها وتأثيرها على مجمل التفاعلات السياسية داخل النظام. وقد لعبت الجزائر دورا بارزا في منطقة المغرب، مما جعلها أكثر تأثرا بالتطورات التي شهدتها المنطقة بشكل عام. ونظرا لحجم الجزائر وأهميتها، فإن إقامة وفاق جزائري مغاربي ضرورية لتعزيز التعاون في جميع المجالات. ومن الملاحظ أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ممكنا لولا التشابه في الأهداف والتوجه نحو التعددية في الدول الأعضاء، وهذا ما يبرز الإصلاحات الداخلية في تحقيق التوافق.¹

من جانب آخر تأثرت الجزائر ببعض تجارب الإصلاح في المنطقة العربية، والتي سبقتها وكانت دافعا لها لتبني عملية التحول والإصلاح، من بينها التجربة التونسية، حيث عرفت تونس في عهد الرئيس بورقيبة سنة 1957 تغييرا في نظام حكمها من الملكي إلى الجمهوري، وفي سنة 1959 أقرت دستورا للبلاد يعطي لتونس نظاما عسريا أي النظام الرئاسي، وأصبحت الجمهورية بواجهة ديمقراطية، وابتداء من سنة 1981 تم إقرار التعددية السياسية، نتيجة الضغوط الداخلية للنظام السياسي. وبسبب الطبيعة الشخصية لنظام الحكم، وجمع السلطات كلها في يد رئيس الجمهورية، تمت الإطاحة بهذا النظام وتولي الجنرال زين العابدين نظام الحكم عام 1987، فأعلن برنامجا سياسيا المجدد لإرادة التغيير على صعيد الدستور والقانون، وإعادة تنظيم الحياة السياسية على أساس التعددية.²

أما على المستوى القاري فقد شهدت منطقة جنوب إفريقيا عملية تحول سياسي، حيث أقامت الأقليات البيضاء نظاما عسريا تم فيه تهيمش غير البيض وحرمانهم اقتصاديا،

¹ العمار، مرجع سابق، ص ص. 56، 55.

² عزيزة علوي، التحولات السياسية في مصر وتونس 1981-2011، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014)، ص ص. 113-116.

ورغم وجود انتخابات تنافسية بين البيض، فإن الحزب القومي حكم البلاد منذ عام 1948 حتى انهيار نظام الفصل العنصري عام 1994.

في المقابل قاد حزب المؤتمر الإفريقي، الذي نشأ عام 1912 النضال من أجل اندماج السود، من خلال آليات الديمقراطية التمثيلية والحقوق والحريات الليبرالية. وعرفت البلاد لفترة طويلة سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات من أجل الحصول على حق التصويت، والتي قابلها النظام بالقمع، ومع تصاعد العنف تشكلت عام 1979 فيدرالية لاتحادات التجارة، وانضم العديد من الأكاديميين، وأسس الطلاب منظمة طلاب جنوب إفريقيا، حيث أدت الاحتجاجات الطلابية إلى لجوء النظام للقيام بإصلاحات. وفي ظل هذا الوضع اضطرت الحكومة للدخول في التفاوض حول إنهاء النظام العنصري وتبني النظام الديمقراطي، وكان وراء هذا التحول أمران: الأول، استمرار النضال والاحتجاج الشعبي، أما الأمر الثاني، فهو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات، مما دفعه إلى الانفتاح وبدء عملية التفاوض بين حكومة الحزب القومي وحزب المؤتمر، لتنتهي العملية بأول انتخابات حرة عام 1994، ووضع دستور ديمقراطي عام 1996.¹

المطلب الثاني: نهاية الحرب الباردة والتحولات الدولية الكبرى

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الدولي تشكيلا ثنائيا أو ثنائي القطبية، حيث سادت العلاقات الدولية تحت هيمنة القوى الرئيسية في العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وتميز هذا النظام بوجود صراعات ومنافسات أيديولوجية وفكرية بين الشيوعية والرأسمالية، ومع التغيرات الدولية والداخلية التي حدثت في نهاية الثمانينيات، فشل هذا الأخير وأدى إلى انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وبالتالي تحولت السيطرة والنموذج السائد إلى الأيديولوجية الرأسمالية الغربية.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 89-91.

إن التراجع السوفياتي كان نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الطبيعة الاستبدادية للنظام، ومن ثم نشأ الإحساس بالضرورة الملحة للإصلاح والتغيير، تمثلت نتائجه في "البرويسترويكا" (1985-1991)، كمحاولة لإصلاح النظام الاشتراكي السوفياتي، ففي فترة 1988-1989 نشأت منظمات غير حكومية جديدة تركزت على قضايا البيئة وحقوق الانسان، ثم تحول بعضها فيما بعد إلى حركات سياسية، وفي النصف الثاني من عام 1991 شهد الاتحاد السوفياتي تحولا نوعيا، حيث أدى تفكك النظام الإداري والاقتصادي القديم، وضعف الحزب الشيوعي إلى تفكك الاتحاد السوفياتي بالكامل. واهتمت البرويسترويكا بالتحولات السياسية والأيدولوجية للنظام السوفياتي، مما أدى إلى تغييرات جذرية فيه، بالتحول نحو اقتصاد السوق وتبني آليات جديدة للتسيير الاقتصادي من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، وتحويل نماذج التنمية وأساليب الإنتاج والتكنولوجيا. ولقد أدى سقوط هذا الأخير وانهاره إلى تغييرات وتحولات عميقة على الخريطة السياسية العالمية خاصة الدول التابعة له. لتحل روسيا كوريثة للاتحاد السوفياتي، حيث بدأت مرحلة جديدة تميزت بنهج واقعي وبراغماتية قيادية، ومنافسة حرة، وحرية الحركة بهدف إعادة بناء البلاد واستعادة مكانتها القديمة.¹

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد زوال الاتحاد السوفياتي وتمدد دورها على الصعيد العالمي، وفي هذا السياق شهد العالم موجة من التحول نحو النظام الديمقراطي الليبرالي، ما أدى الى تصور بعض المفكرين مثل المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكوياما"، بأن الديمقراطية الليبرالية تمثل النهاية المحتملة للتطور الأيدولوجي للإنسانية، وهي الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.²

وفي هذا الإطار أصبحت الجزائر مضطرة إلى مواكبة التطورات العالمية، نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي وصلت اليه، فكان لابد من تبني الانفتاح السياسي لمسايرة

¹ كبير، مرجع سابق، ص ص. 160-162

² رشيدة بوسدر، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2022)، ص. 136.

الانفتاح الاقتصادي، اذ يعتبر هذا التحول محاولة للاستفادة من الظروف الخارجية الإيجابية للخروج من الأزمة، وتجنب المشاكل المحتملة مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية.

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي زادت من درجة الاهتمام العالمي بالديمقراطية وتفعيلها وهي:

(1) العولمة والتي أدت إلى تشكيل شبكة من الارتباطات والقوى العابرة للحدود كزيادة التدفق الإعلامي والمعلوماتي، بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال وانتقال السلع والخدمات عبر الحدود، كما تزايد انتشار أنماط السلوكيات والقيم الغربية وخاصة الأمريكية، وكذا ارتباط معظم القوى والمؤسسات العالمية بالدول الصناعية الغربية، كالشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي، كل هذا دفع بالدول غير الديمقراطية إلى تبني الإصلاح وفق المبادئ الديمقراطية.

(2) دور ثورة الاتصالات والمعلومات في مساهمتها لنشر القيم والأفكار، وجعل النظم السياسية أكثر انفتاحا.

(3) دور مؤسسات التمويل الدولية ومساهمتها في عملية دفع التحول الديمقراطي في الدول من خلال فرض العقوبات لتبني سياسات اقتصادية وتحرير الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص، وتعتبر المطالب التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل تبني الحكم الرشيد الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية، المسؤولية، دولة القانون المشاركة، اللامركزية، والتنسيق....

(4) تنامي دور منظمات المجتمع المدني العالمي في دعم مؤسسات المجتمع المدني المحلي من خلال تقديمها مساعدات مادية وتدريبية، ومن مهام هذه المنظمات كذلك رصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول، وإصدار تقارير ونشرات دورية ضد النظم التي تقوم بانتهاكها، ومراقبة الانتخابات، والاهتمام بقضايا المرأة.¹

¹ نموشي، مرجع سابق، ص ص. 103، 104.

المبحث الثالث: رياح الديمقراطية وانعكاساتها على التحول

شكل سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية عام 1989 نقطة تحول أساسية في المشهد العالمي، حيث أدى إلى تغيرات جذرية في الساحة الدولية، وهبت رياح الديمقراطية على نطاق واسع، اذ بدأت موجة التحولات في أغلب الدول التي تحكمها أنظمة سياسية دكتاتورية، وشمولية، واستبدادية، وتسلطية، خاصة في دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وتعتبر عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ضمن هذا السياق، أي أنها تندرج في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة من موجات الانتقال إلى الديمقراطية، فمع نهاية الثمانينيات أدى انتشار الديمقراطية إلى التحول من الأحادية إلى التعددية، ومن الاشتراكية إلى الليبرالية، وتبني النظام الديمقراطي، لتنتشر هذه الموجة إلى باقي دول العالم الثالث، والجزائر من ضمنها عرفت انفتاح سياسي وتبني القيم الديمقراطية.¹

المطلب الأول: الموجة الثالثة

شهد العالم موجات مختلفة من التحول نحو الديمقراطية، حيث وصف "صامويل هنتغتون" هذا التحول في كتابه "الموجة الثالثة من الديمقراطية" بأن الديمقراطية جاءت في ثلاث موجات فسرت التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فترات زمنية مختلفة، بدأت الموجة الأولى في العشرينيات من القرن التاسع عشر وانتهت عام 1926، واتبعتها موجة مضادة بوصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا، بينما بدأت الموجة الثانية من الديمقراطية بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية عام 1962 إلى 36 دولة.² أما الموجة الثالثة من الديمقراطية فكانت بين سنتي 1970_1980 شملت أوروبا الجنوبية (البرتغال، وإسبانيا، اليونان، وتركيا)، ثم في أمريكا اللاتينية، تلتها دول أوروبا الشرقية (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، يوغسلافيا، ألمانيا الشرقية).

¹ محمد مجدان، " العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع.5 (أكتوبر 2014)، ص. 59.

² علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، م.1، ع. 2 (أكتوبر 2015)، ص. 56.

وقد أسفرت التحولات التي جرت في أوروبا الشرقية عن نتائج متباينة في سرعة عمليات التحول وشمولها ونجاحها، حيث ساعد التراجع الاقتصادي الذي عانت منه هذه الدول في أواخر السبعينيات في تمهيد الطريق للتغيرات في الأنظمة الحاكمة عن طريق زيادة السخط العام، ففي فترة ما بعد سقوط الشيوعية واجهت هذه الأخيرة تحديا تمثل في تكوين اقتصاد سوق يتزامن مع تحول نظامها السياسي. بينما شهدت أمريكا اللاتينية أنماطا دورية من الاستبداد والديمقراطية،¹ ومنذ عام 1988 لجأت إلى وضع أنظمة ديمقراطية، وقيامها بإصلاحات وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، ويشير بعض الدارسين أن تجارب التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ارتكزت على أربعة أنماط من التحول تمثلت فيما يلي:

- **التنازلات:** أين تنظر النخبة الحاكمة إلى التنازلات كخيار لا بد منه، حيث تدرك أنها قد لا تستطيع ضمان استمراريتها في السلطة وحماية مصالحها السياسية إلا عبر تقديم تنازلات للمواطنين والمعارضين (البرازيل).

- **المفاوضات:** يصل قادة النخبة الحاكمة إلى هذه المرحلة عندما يراودهم الشعور بأنه من الأفضل التنازل عن السلطة، لكن في نفس الوقت، يسعون لضمان الخروج من خلال سلسلة من المشاورات والاتفاقيات (تشيلي وسلفادور).

- **الخروج من الحكم:** تحدث عمليات الانسحاب وخروج النخبة من السلطة تحت الضغوط الشعبية والمعارضة (الارجنتين).

- **التدخل الخارجي:** ويشمل تدخل دولة أو مجموعة من الدول لتغيير نظام حاكم اوتوقراطي بنظام آخر ديمقراطي كما حصل عندما حدث تغيير الحكومات في (بنما وهايتي).²

وعليه يمكن القول أن انهيار نظام الحزب الواحد في دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية، وفي الدولة الأصل (الاتحاد السوفياتي)، واتجاهها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، أدى إلى فقدان الحزب الواحد لشرعيته الأيديولوجية والسياسية في بلدان

¹ لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، *التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة حول العالم* (مؤسسة راند، 2013)، ص ص. 11-13.

² فاطمة مسعيد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، *دفا تر السياسة والقانون*، ع. خاص (أفريل 2011)، ص. 224.

العالم الثالث والدول العربية والجزائر من بينهم، كما جعلت موجة التحول الديمقراطي "الديمقراطية" النظام الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي، خاصة وأن هناك إمكانية لتكييف التطبيق الديمقراطي مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب، و خير دليل على ذلك هو انتشار الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم بالرغم من الاختلاف الثقافي والديني، والموروث التاريخي، وحتى الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء هذا التحول لم يعد النظام الجزائري ونظم أخرى في العالم العربي بشكل عام قادرا على تجاهل الضغوط المتزايدة نحو الديمقراطية، وهذا ما أسهم في دفعها للتحرك نحو طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي.¹

المطلب الثاني: المشروطة السياسية

من بين أهم العوامل الخارجية الأخرى التي كان لها تأثير في التحول الديمقراطي في الجزائر نجد مسألة المشروطة التي ظهرت مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، وظهر ما يعرف بالجيل الأول من المشروطة السياسية، والذي ركز بشكل أساسي على آليات الإصلاح الاقتصادي نتيجة للأزمات التي تعرضت لها دول العالم الثالث، كان مضمون الجيل الأول يتمثل في اعتماد برنامج التكيف الهيكلي كشرط رئيسي لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، على الرغم من أن التركيز الظاهر كان على الجانب الاقتصادي، ممثلا في فرض الليبرالية الاقتصادية، إلا أنه لا يخلو من البعد السياسي الذي يفرض النموذج الغربي للتنمية على هذه الدول وخاصة الدول الأفريقية والعربية، نظرا لاعتمادها الكبير على المساعدات الخارجية.

ثم ظهر الجيل الثاني من المشروطة السياسية، حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية في ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على دول العالم الثالث، بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية، وقد اعتمدت هذه الدول والمؤسسات وسائل مختلفة للضغط وتحقيق أهدافها، منها التهديد بوقف المعونات المالية وفرض العقوبات على

¹ حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، *المستقبل العربي*، ع. 349 (مارس 2008)، ص. 22، 21.

هذه الدول في حالة عدم الامتثال للشروط المطلوبة، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وتزايد العولمة، سعى الغرب إلى فرض ايدولوجيته الرأسمالية (الليبرالية السياسية وآليات السوق) كوسيلة لتحقيق الحكم الصالح والتكيف الهيكلي على الدول الافريقية والعربية بما في ذلك الجزائر.¹ وهذا ما يبرز في تدخل الكثير من المنظمات الدولية في هاته الدول كمنظمة الأمم المتحدة بزعمها حماية حقوق الإنسان وتدعيم الأمن وحماية المدنيين والأقليات، فبحسب هذه المنظمات لا يمكن تحقيق هذا إلا بواسطة التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية المفترض قيامها عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة، والتي تكون تحت اشراف بعثات من المراقبين الدوليين للوقوف عليها وعلى نزاهتها. كما لعبت الهيمنة الأمريكية دورا هاما في جعل دول العالم الثالث تتبنى النظام الديمقراطي، من خلال وصايتها وسيطرتها على هذه المنظمات الدولية (الحقوقية والاقتصادية والمالية). ضف إلى ذلك تأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر، وذلك بحكم ترابط مصالح الطرفين اذ يشترط الاتحاد الأوروبي في التعامل معه الالتزام بالديمقراطية بشكل كامل، وفي إطار التكتلات الاقتصادية العالمية، ظهر تكتل الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي للجزائر، كما أنه المانح الأول لها، لذا زاد اهتمام الدولة الجزائرية بمسائل التكامل والاندماج الأوروبي، وبالتالي كانت مضطرة إلى اجراء تحولات وتغيرات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية لمواكبة هذا الاتحاد والتعامل معه، ومع غيره من التكتلات العالمية الأخرى.²

¹ كبير، مرجع سابق، ص ص. 182، 181.

² مجدان، مرجع سابق، ص ص. 60-62.

الفصل الثالث:

عملية التحول السياسي في
الجزائر ومضمونها

تمهيد:

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينيات حالة من الصراعات والتأزم، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية، والفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما استدعى القيام بإصلاحات جذرية في المجالين السياسي والاقتصادي، كانت نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة، في ظل التغيرات التي شهدتها العالم، والتي أعادت تشكيل النظام الدولي.

وبناء على هذه العوامل اعتمدت الجزائر على غرار باقي دول المنظومة الاشتراكية سابقا، انفتاح سياسي واقتصادي لمواكبة التطورات العالمية، والتي تميزت فيها العملية السياسية بنوع من الخصوصية.

يتناول هذا الفصل دراسة عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بداية من 1989 ومضامينها، وسيرورتها، وأسباب فشلها، وعليه ستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الآتي: هل الإصلاحات التي بادرت بها السلطة كانت رغبة منها في احداث التغيير الحقيقي أم أنها مجرد استراتيجيات للبقاء في الحكم؟

المبحث الأول: الانفتاح السياسي والبناء الدستوري

تعتمد التحولات الاجتماعية والسياسية على تأثير متعدد الأبعاد، ينبع من ميراث تاريخي، وخلفية ثقافية، وسياق جغرافي، بالإضافة إلى أعراف وتقاليد المشاكل الاجتماعية التي تنشأ عبر مسار تطور الدولة، إذ لا يحدث هذا التحول في فراغ، بل ينطلق من تراكمات سابقة، وتتجسد كل هذه العوامل في صورة تشكل قاعدة وأساس للتغيير، والتحول السياسي والاجتماعي الذي يتبناه المجتمع. فهذه العوامل هي التي كانت أساس عملية التحول التي شهدتها الجزائر، والتي تناولتها الدراسة في الفصل الثاني.¹

هناك عنصران ملمحان أساسيان يتطلبان إلى الفحص عند دراسة عملية التحول الديمقراطي عامة، وخاصة في دراسة العملية في الجزائر، **العنصر الأول** والذي يخص العمليات الديناميكية التي تمثل دعامة في العملية التحولية، وتشمل مدى التحرك الاجتماعي ودرجة العنف، والدور الإيجابي لقادة النظام القديم والجماعات المعارضة، ومدى نظامية المعارضة، **والعنصر الثاني** هو الظروف والأسباب التي وضعت نهاية الحكم السابق، وأدت إلى عملية التحول.² وعليه ستعتمد الدراسة على دراسة طبيعة التحول السياسي في الجزائر ومضمونها.

المطلب الأول: البناء المؤسسي والتعددية السياسية

اكتسبت مسألة التحول والديمقراطية والإصلاحات السياسية اهتماما معتبرا بين الباحثين والدارسين غير العرب، من ضمنهم "أودونيل" و "شميتز" وغيرهم، بينما جاء اهتمام العرب متأخرا، نتيجة القيود السياسية والتسلطية التي فرضتها بعض الأنظمة، ومع تغير الأوضاع وانتشار موجة الديمقراطية في المنطقة العربية وخاصة الجزائر، شهدت هذه المسألة اهتماما

¹ كبير، مرجع سابق، ص. 191.

² - بيبتر جريللي دي كورتونا، "من النظام الشيوعي إلى الديمقراطية إعادة النظر في تغير نظام الحكم في المجر وتشيكوسلوفاكيا"، ترجمة أمال كيلاني، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، ع. 128 (مايو 1991)، ص. 78.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

من قبل المفكرين العرب لدراسة هذه الظاهرة ومآلاتها من خلال عقد المؤتمرات والمنتديات المخصصة لهذا الموضوع.¹

وقبل التطرق إلى أهم التغيرات والجديد الذي جاءت به الدساتير، أي التنظيم الجديد للدولة ومؤسساتها، يجب تناول مفهوم الإصلاح السياسي.

فالإصلاح لغة من الفعل صلح يصلح الشيء أي يجعله ذا فائدة، إذ لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حاق به من فساد أو إعطاب.² أما اصطلاحاً، فيعني الرغبة في استبدال حال اجتماعي قائم بحال أفضل منه، وتحقيق أوضاع اجتماعية توفر للمجتمع حياة تتلاءم واحتياجاته المادية والمعنوية، أي أنه حركة من حال يشوبه الفساد أو سوء إدارة لمؤسسات الدولة، إلى حال يقل فيه الفساد ويتحقق فيه أكبر قدر من العدالة في التوزيع والتكافؤ في الفرص....³

بينما الإصلاح السياسي، فيعني القيام بعملية تغيير في الأنظمة المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، ومنه فالإصلاح السياسي هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام.⁴

وعليه تبنى النظام الجزائري عملية انفتاح سياسي شملت كل جوانب الحياة السياسية من مؤسسات دستورية وسياسية واقتصادية....

¹ Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, " Introduction : Theoretical Perspectives on Arab Liberalization and Democratization," in Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.), **Political Liberalization and Democratization in the Arab World**, vol.1 (Colorado : Lynne Rienner, 1995), pp. 4 – 6.

² مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، *دفا تر السياسة والقانون*، ع.9(2013/06)، ص.234.

³ محدد حداد، "الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والاسس ومضامين البناء والترسيخ"، *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، م.5، ع.1 (2021/09/20)، ص ص. 212، 213.

⁴ محمد سعد أبو عامود، "محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، *الإصلاح السياسي في الوطن العربي* (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص.535.

الفرع الأول: البناء المؤسسي والدستوري

باشرت النخبة الحاكمة بجملة من الإصلاحات السياسية التي أدخلت الجزائر في مرحلة جديدة، وهي مرحلة التحول من نظام قائم على احتكار الحزب الواحد للسلطة إلى نظام يسمح بالتعددية السياسية، وإقرار الحريات.

أولاً: دستور 23 فيفري 1989:

تم الاستفتاء على هذا الدستور الذي يقر لأول مرة التعددية السياسية والانفتاح السياسي في الجزائر بتاريخ 23 فيفري 1989، وتمت موافقة الشعب عليه بالأغلبية بنسبة 73.43%، وقد جاء في هذا الدستور التخلي عن الخيار الايديولوجي الاشتراكي واستبدال الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية، وأصبحت المادة الأولى منه تنص على التسمية التالية "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، كما أعلن من خلال مواده انتهاء التوجه المعتمد منذ الاستقلال بإلغاء النص على نظام الحزب الواحد.¹

وخصص الفصل الرابع من الباب الأول للحقوق والحريات، إذ توجد الكثير من المواد التي دعمت مجال الحقوق والحريات. كالمادة (33) التي تنص على "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الانسان" والمادتين (35) و(36) اللتان نصتا على "حرية المعتقد وحرية الرأي" و"حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن".²

إلى جانب هذا، تم انشاء المجلس الدستوري لتولي مهمة الرقابة على دستورية القوانين حسب نص المادة (153) "يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور".³ وإنشاء مجلس أعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية، والذي يختص بتقديم الآراء في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني.⁴

أما عن مهام المؤسسات السياسية حسب دستور فبراير 1989 فجاءت كما يلي:

¹ زريق، مرجع سابق، ص ص. 149-152.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المادة: 153.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 162.

أ- **السلطة التشريعية:** اعتمد الدستور أحادية الغرفة التشريعية، بحيث أوكل للمجلس الشعبي الوطني مهمة اعداد القوانين والتصويت عليها، ومراقبة عمل الحكومة. وجاء الفصل الثاني مخصصا للسلطة التشريعية ومحددا لصلاحياتها في المواد من 92 إلى 128، وبالتالي يعد المجلس الوطني الشعبي الهيئة الوحيدة التي تتولى مهمة التشريع وتنتخب من طرف الشعب.¹

ب- **السلطة التنفيذية:** نص الدستور في المادة 69 منه على أن يمارس رئيس الجمهورية السلطة السامية في الحدود المثبتة في الدستور، كما نصت المادة 74 على مجموعة من الصلاحيات من بينها القيادة للقوات المسلحة، ومسؤولية الدفاع الوطني، إقرار السياسة الخارجية، تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه، رئاسة مجلس الوزراء وتوقيع المراسيم الرئاسية، وحق إصدار العفو وتخفيض العقوبات واستبدالها، وتعيين السفراء، وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها.²

أما عن مهام الحكومة، فيضبط رئيس الحكومة المعين من طرف رئيس الجمهورية برنامج حكومته ويعرضه في مجلس الوزراء، ويقدم برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، وفي حالة لم تتم الموافقة تقدم الحكومة استقالتها وتعين حكومة أخرى. وعليه فإن الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية أثبتت سيطرة وقوة السلطة التنفيذية، فالبرغم من التقليل المحدود لصلاحياته، انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة وهو ما يعكس ثقل ودور رئيس الجمهورية زيادة على الصلاحيات المخولة له دستوريا.³

ج- السلطة القضائية:

تم بموجب دستور فبراير 1989 تخصيص فصل كامل لهذه السلطة، حيث جاءت المواد من 129 إلى 148 لتحدد تنظيمها وصلاحياتها، حيث نصت المادة (129) " السلطة القضائية مستقلة"، وهو اصلاح سياسي لحماية السلطة القضائية من تدخل السلطة

¹ كريمة بلهوارى، *النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص. 170.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادتين: 69-74.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد: 75، 76، 77.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

التنفيذية في تطبيق القوانين، ويوفر لها شروط فرض سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو تحيز لأي طرف (المادة 130)، واستنادا لهذه الاستقلالية كلفت السلطة القضائية بحماية المجتمع وضمان حقوق الانسان واحترام الحريات الأساسية، كما تم انشاء مجلس أعلى للقضاء لتعيين القضاة والسهر على مسارهم الوظيفي تحت رئاسة رئيس الجمهورية حسب المادة (145) من الدستور.¹

ومنه فالمؤسس الدستوري اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتخلّى عن نمط الوظائف في تنظيم الهيئات العامة للدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) الذي كان سائدا في دستوري 1963 و1976، بحيث عمل على الفصل بين هاتين الأخيرتين فصلا مرنا وغير مطلق، وجعلها سلطات عامة مستقلة عن بعضها.²

د- المؤسسة العسكرية: جاء دستور 1989 مختلفا عن سابقه فيما يخص دور الجيش، من خلال ابعاده عن الممارسة السياسية، وحصر مهامه في حماية التراب والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدّة البلاد.³

ثانيا: دستور 28 نوفمبر 1996:

طرح هذا الدستور للاستفتاء الشعبي في ظل الإستقرار والأزمة السياسية التي عرفتھا البلاد، بعد عجز الدستور عن تسيير الأزمة المؤسساتية،⁴ فجاء دستور 1996 لسد الفراغات القانونية التقنية التي اكتشفت في سابقه، وبطريقة يمكن من خلالها تفادي الوقوع في نفس أحداث 1991 حتى لا يتم إعادة إنتاج نفس المخرجات.⁵ ومن أهم التعديلات التي أدخلت في هذا الدستور هي:

¹ جباري، مرجع سابق، ص. 190، 191.

² زريق، مرجع سابق، ص. 150، 151.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 24.

⁴ صالح زيان، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية"، *دفاثر السياسة والقانون*، عدد خاص، (أفريل 2011)، ص. 315.

⁵ William B Quandt, *Revolution and political leadership, algeria 1954-1968* (combridge Mass, london :

M.I.T. press, 1969) p.99

• انشاء مجلس ثاني للبرلمان تم تسميتها بمجلس الأمة، تتميز في تشكيلاتها بالجمع بين التعيين والانتخاب، ينتخب ثلثي الأعضاء بالاقتراع المباشر والسري من بين ومن قبل أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من الأعضاء من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.¹

• حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وعرقية.

• تحديد العهدة الرئاسية بعهدتين، أي خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهو ما لم يرد في الدستور السابق، ويعد أمر إيجابي يقلص من احتكار السلطة، ويكرس لمبدأ التداول على السلطة.²

• دعم هيئات الرقابة والمجالس الاستشارية بهدف تكييف مهامها مع التطورات السياسية، والتي حددها المشرع الجزائري في الباب الثالث " الرقابة والمؤسسات الاستشارية"، حيث تشمل كل من المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة في الفصل الأول، كما يمثل الفصل الثاني المتعلق بالمؤسسات الاستشارية في المجلس الأعلى للأمن والمجلس الإسلامي. ويعتبر دعم مثل هذه الهيئات خطوة لتعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية، وتجنب تكرار السيناريو الذي شهدته البلاد في التسعينيات.³

ثالثا: التعديل الدستوري 15 نوفمبر 2008:

صدر هذا التعديل وفقا للقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، والذي ركز على مجموعة من الأهداف وهي:

- حماية رموز الثورة والجمهورية وهما العلم الوطني والنشيد الوطني، من خلال جعلهما غير قابلين للتغيير وحفظهما على مر الأزمنة والأجيال.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 101.

² بلهاري، مرجع سابق، ص. 248.

³ زريق، مرجع سابق، ص ص. 155، 156.

- ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وزيادة حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين.
- إمكانية الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية عدة مرات، وذلك بتعديل المادة (74) من الدستور التي لم تكن تسمح بتجديد انتخاب الرئيس لأكثر من مرة واحدة.
- إعادة تنظيم السلطة التنفيذية دون المساس بالتوازنات الأساسية للسلطات، وإلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بوزير أول، فهذه التغييرات داخل السلطة التنفيذية تهدف إلى تقويتها وضمان الانسجام والفعالية لمهامها.¹

رابعاً: التعديل الدستوري 07 مارس 2016:

- عرف دستور 1996 تعديلاً آخر عن طريق القانون رقم 16-01، والذي صدر في 07-03-2016 المتضمن التعديل الدستوري في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية، ومن بين أهم النقاط التي جاء بها هي:
- التأكيد على البعد الأمازيغي من خلال اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية وهو ما نصت عليه المادة الرابعة منه.
 - حماية الاقتصاد الوطني وبناء اقتصاد منتج تنافسي ومتنوع، وضمان حرية الاستثمار وحرية التجارة في إطار القانون.
 - تغيير تشكيلة المجلس الدستوري من تسعة أعضاء إلى اثني عشر عضواً، ودعم تمثل السلطة القضائية في المجلس الدستوري.²
 - استحداث مجالس استشارية جديدة مثل المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.
 - تم بموجب هذا التعديل الدستوري إعادة تحديد الفترة الرئاسية بعهدتين غير قابلتين للتجديد.¹

¹ عمار عباس، "قراءة تحليلية للتعديل الدستوري لسنة 2008"، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، م. 18، ع. 2 (2008/12/31)، ص. 39-45.

² نفيسة بختي، "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، مجلة البحوث والحقوق في العلوم السياسية، م. 2، ع. 4 (2006/10/03)، ص. 97-100.

الفرع الثاني: التعددية الحزبية

يمثل دستور 1989 نقطة تحول رئيسية للحياة السياسية في الجزائر، حيث بموجبه تم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، اخذت اسم الجمعية السياسية بدل الحزب السياسي، والتي أقرها في المادة (40) منه " حق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي"²، ثم اتبعه صدور القانون رقم 11-89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 الخاص بهذه الجمعيات ليفصل ما أوجزه الدستور وينظم عملية التحول، حيث نصت المادة (02) من هذا القانون على أن " تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة (40) من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا و سعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية سهلة"³، كما حدد هذا القانون المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسية من بينها عدم جواز بناء وعمل أي جمعية على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي. وقد استخدم المشرع الجزائري لفظ جمعية بدلا من حزب، بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية التي نتج عنها الاعتراف بحق انشاء الأحزاب السياسية، والدليل على هذا تم استعمال لفظ حزب في دستور 1996، وهذا في سياق سياسي واجتماعي مخالف للذي كان سائدا في الثمانينيات. وفي هذا الإطار نصت المادة 42 من دستور 1996 على أن حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، واتفق نص المادة (2) من الأمر 09/97 المؤرخ في 6 مارس 1997 مع نص المادة السابقة⁴، كما وضع وحدد القواعد الكفيلة بتنظيم التعددية الحزبية في الجزائر في إطار استكمال البناء الديمقراطي. يتضح من خلال هذا أن المؤسس الدستوري توجس من تكرار التجربة التعددية الأولى، التي أدخلت الدولة في مرحلة من العنف والصراع لأزيد من عشر

¹ نصر الدين معمري، "قراءة في التعديل الدستوري 2016"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، م. 17، ع. 02 (2020/06/08)، ص ص. 93، 94.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 40.

³ القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، رقم 11/89 المؤرخ في 5 يوليو 1989.

⁴ عبد الرحمان بن جيلالي، "الحق في تكوين الأحزاب السياسية في التشريع الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، م. 3، ع. 2 (2010/07/15)، ص. 73.

سنوات، لذلك ضبط حرية تأسيس الأحزاب، وإدخال تعديلات جديدة عليها، في ظل دستور 1996 لتقادي الثغرات التي أوجدها سابقه.¹

لقد أفرز دستور 1989 ما يتجاوز 60 حزب، قسمها المهتمون بالأحزاب السياسية إلى ثلاث تيارات:

- التيار الإسلامي:

يدعو هذا التيار إلى مبدأ تطبيق الإسلام في الحياة السياسية، مستندا في ذلك إلى التراث والتقاليد والوعي الجماهيري، ويرى أن الدين خرج من إطار البنية الذهنية الجماعية لمجموعة العلاقات الدنيوية، ليصبح اسلاما سياسيا يسعى إلى المشاركة السياسية. ومن بين الأحزاب ذات التوجه الإسلامي نجد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية....

- التيار العلماني:

يتبنى هذا التيار التوجه العلماني القائم على أساس فصل الدين عن الدولة، اذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن هذه الفكرة من شأنها القضاء على أي استغلال لتوظيف الدين في أغراض سياسية أو أهداف حزبية. ويندرج ضمن الأحزاب العلمانية جبهة القوى الاشتراكية، حزب الطليعة، حزب العمال... وغيرهم.²

- التيار الوطني:

يمثل هذا التيار الأحزاب ذات التوجه الوطني، ويضم عدة أحزاب كبيرة وأخرى صغيرة، أولها حزب جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى أحزاب أخرى مثل الحزب الوطني الجزائري، حزب اتحاد القوى من أجل التنمية وغيرهم.³

¹ عبد الرزاق حسن، *التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017)، ص.87.

² بلهاري، *مرجع سابق*، ص ص. 173، 174.

³ جمال الدين بن عمير، *الإصلاح الحزبي في الجزائر أثناء فترة التعددية السياسية*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2015)، ص ص. 96، 97.

المطلب الثاني: الانتخابات التعددية

يعتبر الانتخاب عاملا أساسيا في الممارسة الديمقراطية، إذ يشكل وسيلة أساسية لاختيار الحكام وتمثيل إرادة الشعب، وذلك إلا إذا كان بطريقة حرة ونزيهة، خالية من أي ضغوط أو تدخلات.¹ ووفقا لرأي "موريس دوفرليه" الانتخاب الركيزة الأساسية للحكم الديمقراطي إذ يمنح الفرصة للمواطنين للاختيار بين البدائل المختلفة المتعلقة بالأمور السياسية والاجتماعية للمجتمع.² فالانتخابات تمثل أساس شرعية النظام السياسي وكل نظام سياسي لا يستمد شرعيته من الانتخابات فهو نظام استبدادي وتسلطي.³

كما تعد الانتخابات سواء كانت محلية أو تشريعية أو رئاسية آلية أساسية لتداول السلطة، والتي من شأنها إسقاط المسلمة القائمة في الوطن العربي عموما وهي "ديمومة النخب السياسية الحاكمة في ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقا بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف".⁴

وعليه سيستعرض هذا المطلب الانتخابات التي عرفت الجزائر مع إقرار التعددية السياسية، ونتائج هذه الانتخابات وموقف النظام السياسي منها.

أولا: الانتخابات المحلية 12 جوان 1990:

باشرت الجزائر أول انتخابات تعددية في إطار القانون 13/89 الذي نص في مادته (61) على انتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية لمدة خمس سنوات بالاقتراع النسبي مع افضلية الأغلبية في الدور الواحد، شارك فيها 11 حزب من أصل 25 حزب معتمد، بالإضافة إلى الأحرار وبلغ عدد المترشحين على مستوى البلديات 5178 قائمة، و1205

¹ بلهاري، مرجع سابق، ص. 192.

² موريس دوفرليه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1992)، ص. 57، 58.

³ Boniface KABORA, *L'Idéal Démocratique entre L'Universel et le Particulier*, (paris: l'Harmattan, 2001), p. 284.

⁴ يسين السيد، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص. 268.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

قائمة على مستوى الولاية. وقدرت نسبة التصويت 65.15 % بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي، في حين حاز المجلس الشعبي الولائي على نسبة 64.15%¹.

ويشير الجدول الآتي: نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولاية):

الأحزاب	النسبة المحصل عليها في المجالس البلدية	النسبة المحصل عليها في المجالس الولاية
جبهة التحرير الوطني	36,60%	35,61%
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	45,66%	55,04%
الأحرار	10,88%	5,29%
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	4,75%	2,94%
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1,02%	0,43%

Francois Burgat, "La mobilisation Islamiste et les élections Algérienne du 12 Juin 1990", *In Monde Arabe : Maghreb- Machrek*. N° 129, Juillet - Septembre, 1990, p.7.

يتضح من خلال الجدول أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ فازت بأغلبية المجالس البلدية والولاية، وبهذا فهي تمثل القوة المعارضة الرئيسية في البلاد والمنافسة للحزب الحاكم منذ 1962، واحتلت جبهة التحرير الوطني المرتبة الثانية، في حين جاء حزب الأحرار في المرتبة الثالثة. كما أظهرت النتائج أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان في المدن الكبرى واستندت إلى فئة الشباب، حيث قدرت نسبة المرشحين الناجحين الذين تقل أعمارهم عن 36 سنة 61,09%، في حين تراجع شعبية جبهة التحرير الوطني وكسب أصوات الفئات العمرية الأثر تقدما في السن بنسبة 33%.

¹ بوسدر، مرجع سابق، ص. 202.

ثانيا: الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991:

استهلت الجزائر اجراء أول انتخابات تشريعية تعددية، بعد تعديل قانون الانتخابات 89-13 والذي تضمن طريقة الاقتراع واختيار النظام المختلط الذي يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وفي هذا الصدد جاء رفض القوى المعارضة لهذه التعديلات، والتي قامت بإضراب عام في ماي 1991 مطالبة بالرجوع إلى قانون الانتخابات السابق، والتخلي عن التقسيم الجديد للدوائر. وعلى إثر هذا أصدرت الرئاسة في 05 جوان 1991 قرار إعلان حالة الحصار حفاظا على الأمن العام واستقرار مؤسسات الدولة، وتأجيل الانتخابات التشريعية، وإقالة حكومة السيد مولود حمروش واستبدالها بحكومة السيد أحمد غزالي الذي أعاد تعديل القوانين الانتخابية. وبعد المصادقة على هذه القوانين، أصدر الرئيس الشاذلي بن جديد مرسوم رئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 للدور الأول ويوم 16 جانفي 1991 للدور الثاني.¹

أسفرت نتائج الدور الأول عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكانت النتائج كما يلي:²

الجدول: نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991

الحزب	الأصوات	النسبة %	المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	47,26	188
جبهة القوى الاشتراكية	510661	07,40	25
جبهة التحرير الوطني	1612947	23,38	16
الأحرار	309264	4,43	3
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	2,90	/

¹ بلهاري، مرجع سابق، ص ص. 197-200.

² Jaques fontaine « les élections législative Algériennes 26 Décembre 1991 » *Maghreb Machrek*, n° 135 jan-mars, 1992, p.156.

إن الملاحظ من خلال الجدول فوز الجبهة الإسلامية ب 188 مقعد من أصل 430، بينما تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعد في حين لم تحصل جبهة التحرير الوطني إلا على 16 مقعد فقط.

وعليه فإن هذه النتائج أثارت انقساماً في مواقف الأحزاب السياسية بين مؤيد لمواصلة الدور الثاني وبين معارض لذلك، مما أدى ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية بإلغاء نتائج الانتخابات مبررة ذلك بالغلو والتطرف الذي يحمله دعاة (مشروع الدولة الإسلامية) لدى الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لا تؤمن بالقيم الديمقراطية.¹ وأنشأ مؤيدو تعطيل العملية الانتخابية بقيادة عبد الحق بن حمودة، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين اللجنة الوطنية لحماية الجزائر، بينما دعا حسين آيت احمد إلى مسيرة من أجل حماية الديمقراطية.² وبغض النظر عن الهدف من وراء إلغاء نتائج الدور الأول سواء حفاظ جماعات معينة لمصالحها ومواقعها داخل النظام السياسي، أو خوف جماعات أخرى من الاقصاء، أو تضييع فرصة التعددية والانفتاح لدى جماعات أخرى. كل هذا دفع بالجيش إلى التدخل وإلغاء الانتخابات بهدف عدم المغامرة بمستقبل البلاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي إعادة إنتاج النظام لنفسه وحفاظ النخبة الحاكمة على موقعها وضمان استمرارها.³

وأمام هذا الوضع قدم رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد استقالته في 11 جانفي 1992 بعد حل المجلس الشعبي الوطني، مما تسبب في خلق وضع دستوري غير موجود أو ما يسمى بالشغور الذي لم يرد في الدستور، ذلك أن دستور 1989 قرن شغور منصب رئيس الجمهورية بشغور منصب رئيس المجلس الوطني في حالة الوفاة فقط وليس في حالة الاستقالة. هذه الاحداث أدت إلى الدخول في أزمة أمنية حادة سادت فيها الفوضى والعنف والتي عرفت بالعشرية السوداء. وفي ظل الفراغ المؤسسي تولى المجلس الأعلى للأمن مهمة تسيير أمور الدولة، والذي استحدث هيئة جديدة هي المجلس الأعلى للدولة ويتكون

¹ بوسدر، مرجع سابق، ص. 218.

² Jocelyne CESARI, « Algérie, chronique l'armée des incertitudes, » Annuaire des l'Afrique du nord, Tome XXXI, 1992, P. 616.

³ بلهاري، مرجع سابق، ص. 204.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

من خمسة أعضاء: محمد بوضياف (رئيسا)، علي هارون وعلي كافي، وخالد نزار وتيجاني هدام (أعضاء). ومع تدهور الوضع الأمني في البلاد تم إعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992، كما تم حل الحزب الفائر بالانتخابات وتوقيف قادته. وبتاريخ 29 جوان 1992 تم اغتيال الرئيس محمد بوضياف ليخلفه السيد علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة.

وفي ظل هذا السياق الذي آلت إليه الدولة كان لابد من وضع حل للخروج من الأزمة السياسية، فبادرت بانتهاج سياسة الحوار والمشاورات مع الأحزاب السياسية لتنتهي فيما بعد بالاتفاق على شبه قاعدة لتسيير المرحلة الانتقالية والعودة إلى الحياة السياسية، وذلك بإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر.¹

تمت الانتخابات بمبادرة من السلطة والتي أعلن عن إجرائها في 16 نوفمبر 1995،

في ظروف أمنية صعبة بين أربعة مترشحين وجاءت نتائجها كالتالي:

المرشحون	الأصوات المتحصل عليها
بوكروح نورالدين	443144 صوتا
زروال اليمين	7088618 صوتا
سعدي سعيد	115796 صوتا
نحناح محفوظ	2971974 صوتا

المصدر: خالد زعاف، اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية، ص. 82.

وبهذا أصبح السيد اليمين زروال أول رئيس لانتخابات تنافسية بحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها بنسبة 61%.

¹ توازي، مرجع سابق، ص ص. 219-224.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

بعد التعديل الدستوري وإعادة النظر في قانوني الانتخابات والأحزاب واستكمالاً للمسار الديمقراطي، تم الإعلان عن أول انتخابات تشريعية تعددية في 05 جوان 1997، والتي أسفرت عن فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس في 03 أفريل 1997.

وفي إطار عمل الرئيس اليامين زروال على تنفيذ برنامجه الإصلاحية الخاص بالاستقرار السياسي وتحييد المؤسسة العسكرية، تصاعد الصراع ما بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ما أدى إلى إعلان الرئيس استقالته في 1998 وإجراء انتخابات مبكرة في أفريل 1999.

أسفرت الانتخابات التعددية الثانية عن فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73,79% من الأصوات، والذي عمل على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية وأحداث العنف الدموية من خلال قانون الوئام المدني، بإصداره العفو الشامل عن الجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة، كما تم إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 2002، والتي فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني، ليتم بعد ذلك الانتخابات الرئاسية في 2004 والتي فاز فيها السيد بوتفليقة بعهدة ثانية، وعمل مرة أخرى في تجسيد برنامجه على أرض الواقع وهو مشروع السلم والمصالحة الوطنية، الذي تمحور حول تحقيق السلم والأمن والعودة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.¹

اتسمت فترة ما بين 2007 و2018 بنشاط انتخابي روتيني، وهذا راجع إلى واقع الجمود المحيط بالانتخابات كإتجاه للأمام لا رجوع عنه، ففي عام 2007 جرت انتخابات تشريعية، ثم تلتها انتخابات رئاسية في 2009 والتي فاز فيها الرئيس السابق بوتفليقة بعهدة ثالثة، وعهدة رابعة في 2012، ومنه صارت الانتخابات تجري بصفة دورية روتينية دون جوهرها المتمثل في إشراك المواطن في عملية صنع القرار، حيث أن هناك مكسبين من هذا الروتين: الأول أنها أصبحت منتظمة بعدما كانت متذبذبة ومعدومة، والثاني: هو إتاحة الفرصة وإمكانية التعايش الديمقراطي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني الضعيفين،

¹ عبد الدين بن عمرأوي، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات"، *مجلة السياسة العالمية*، م. 6، ع. 1. (062022/05)، ص ص. 471، 472.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

فانتظام الانتخابات يعمل على صقل وتدريب المواطن على الحياة السياسية، والتعود على المنافسة والمشاركة.¹ إلا أنه في بدايات 2019 شهدت البلاد حراكا احتجاجيا رافضا ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، والمطالبة برحيل كل من في النظام بعد تقديم الرئيس لاستقالته، وتم ذلك بطريقة سلمية، وهو ما أدى إلى انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019 فاز فيها رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون إلى سدة الرئاسة، والذي بادر بمجموعة من الإصلاحات كرسها دستور جديد (دستور 2020)، كتحديد مدة الرئاسة بعهدتين، وتعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، سواء كانت هذه الأغلبية موالية للرئيس أو عن طريق التحالف الرئاسي، وهو ما يسمح لمختلف الأحزاب السياسية بتوجهاتها الأيديولوجية المنافسة والمشاركة في العملية السياسية.²

وعليه يمكن القول أن الانتخابات في الجزائر تميزت بالروتينية، ولم تؤد إلى التغيير الجذري في نمط السلطة بل كانت وسيلة لإعادة إنتاج السلطة لنفسها، ذلك أن الإشكال لا يكمن في وجود هذه الانتخابات أو عدمها، بل في جوهرها الذي عمل النظام والنخبة على إفراغها منه وجعلها أداة للتحكم والسيطرة.³

¹ سيد أحمد كبير، " العملية الانتخابية في بلدان المغرب العربي: تجديد سلطوي بقواعد ديمقراطية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، م.9، ع.1 (2022/06/06)، ص ص.130، 131.

² بن عمراوي، *مرجع سابق*، ص.477.

³ كبير، *مرجع سابق*، (العملية)، ص ص. 131، 132.

المبحث الثاني: الانفتاح الاقتصادي

أدت السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى الفشل واختلالات هيكلية شهدتها بعد أزمة النفط العالمية 1986، والتي انعكست على الوضع الاجتماعي، خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، وهو العامل الذي أدى إلى تبني التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، فعملية التحول الديمقراطي متزامنة مع الإصلاح الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح السياسي لا يتحقق في ظل احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، كذلك بالنسبة للانفتاح الاقتصادي إذ لا يمكن تحقيقه في ظل نظام استبدادي وسلطوي.¹ ومنه فإن الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية يتعبر دافعا للتحول وفي نفس الوقت انعكاسا لأزمات اقتصادية وتهديد لشرعية النظام. ومنه كان لزاما على الدولة تطبيق سياسات إصلاحية للنهوض بالاقتصاد.²

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية

لجأت الجزائر بعد تدهور الوضع الاقتصادي الذي آلت إليه إلى تبني سياسات إصلاحية لمعالجة الاختلالات التنموية، تمثلت في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تهدف إلى الحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد. وتعرف على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية، وباقتراح خبراء في شؤون النقد والمال وتحت إشراف هيئات دولية، بهدف القضاء أو التقليل من حدة هذه الازمات، وتحقيق النمو القابل للاستمرار. أما مضمونها فتشمل كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية.³

¹ زريق، مرجع سابق، ص. 221.

² منيسي، مرجع سابق، ص ص 302، 303.

³ عبد الحق بوعتروس، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية - حالة الجزائر -"، "بحوث اقتصادية عربية"، عدد 12، (1998)، ص. 70.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

وتتمثل توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص برامج التكيف الهيكلي في ثلاث سياسات رئيسية: السياسة المالية، السياسة النقدية، والسياسة التجارية وإدارة المديونية، والتي يتطلب تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:¹

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة إلى الخصوصية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تطبيق الأسعار الحقيقية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع.
- رفع أسعار الفائدة.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد.
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استيراد الديون.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

وفي هذا الإطار مرت برامج التكيف والتصحيح الهيكلي في الجزائر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: 1993-1994:

انطلقت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازنات الكبرى من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات، كتحريك الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع الأساسية، وإيجاد آليات للانتقال إلى اقتصاد السوق، وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الانفاق العام. وتم وضع لأول مرة قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

¹ جمال دقيش، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م.3، ع.2 (2020/01/22). ص ص. 15، 16.

نجحت هذه الإجراءات نسبيا في تحقيق التوازنات المالية والنقدية حيث انخفض العجز في الميزانية من 8.7% عام 1993 إلى 4.4% عام 1994، كما انخفض معدل التضخم إلى 38.5%، وتم حل 88 مؤسسة عمومية، وإعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة. إلا أن تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثر على الوضعية الاقتصادية وبالتالي استمرت الديون الخارجية في الارتفاع وتدهور التبادل الخارجي.¹

المرحلة الثانية: 1995-1998:

والتي تم فيها تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني لمدة ثلاث سنوات، والذي تضمنت أهدافه تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من إجمالي الناتج الخام خارج المحروقات وتخفيض قيمة التضخم إلى 10.3%، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية والأسعار، و تنمية الادخار المحلي، ووضع الإطار التشريعي للخصوصية. وتحققت وفق هذه الاتفاقية نتائج إيجابية منها:

- تحقيق معدل نمو 3.9%، و4%، و4.5% خلال السنوات 1995، 1996، 1997.
- تحقيق فائض في الميزانية قدر ب 3% من إجمالي الإنتاج الخام لسنة 1996 و1.3% سنة 1997.
- تراجع معدل التضخم من 21.7%، و18.7%، و7% خلال 95، 96، 97.
- تقلص حجم المديونية من 82% عام 1993 إلى 24% عام 1997.

في هذه المرحلة تم صدور قانون خصوصية المؤسسات العمومية وفقا للأمر 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 والمعدل سنة 1997 في الامر 97/12، تم البدء في برنامج الخصوصية سنة 1996، والتي استهدفت 200 مؤسسة عمومية معظمها من قطاع الخدمات، وتواصلت أكثر من 800 مؤسسة محلية في 1998، أما قانون الخصوصية الذي تم تعديله في 1997 فكان يهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة الممتدة من

¹ بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.8 (2005/09)، ص.ص.62، 63.

1998-1999¹ واعتبر القطاع الصناعي هنا الأكثر تضررا من عملية الحل، حيث نجد أن نسبة 54% من المؤسسات التي مستها هذه العملية هي مؤسسات صناعية، زيادة على تسريح ما يقارب 213 عامل في جوان 1998. وكلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و1999 بهدف إعادة تنظيم القطاع العام، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وعليه فإن عملية الإصلاح الاقتصادي حققت الاستقرار الاقتصادي بدرجة نسبية، وساهمت في ارجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.²

❖ الإصلاحات الاقتصادية الجديدة: 2000-2019:

ابتداء من عام 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة معدلات النمو في الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول عام 2000، تأكد الاتجاه الجديد في سوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في مخططات تنموية لم تشهدها من قبل، خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية المخصصة لها، نتيجة وفرة الإيرادات الخارجية بسبب الارتفاع المستمر في أسعار البترول، مما ساهم في تخفيف الديون وتمويل المشاريع الكبرى.³

تمثلت السياسة التنموية التي اعتمدتها الدولة في هذه الفترة في المخططات التالية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد من الفترة 2001 الى 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، ضف إلى ذلك برنامج توظيف النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" 2010-2014، وبرنامج توظيف النمو الاقتصادي

¹ محمد ساعد، محاضرات لمقاييس الاقتصاد الجزائري، (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2018) ص ص. 51، 52.

² كربالي، مرجع سابق، ص. 65.

³ ساعد، مرجع سابق، ص. 56.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

2015-2019¹. وتهدف هذه البرامج إلى النهوض بالتنمية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. وخصص لكل مخطط مبالغ مالية ضخمة ومجموعة من الأهداف وهي كالتالي:²

- تحسين الظروف المعيشية للسكان (السكن، الصحة، المياه...).
- تطوير الهياكل القاعدية (الطرق، الموانئ، المطارات، النقل، السكك الحديدية).
- إنعاش ودعم قطاع الفلاحة، والصناعة، والسياحة، والصيد البحري.
- ترقية الاستثمار.
- مكافحة البطالة والفقر.
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

ساهمت برامج الإنعاش التنموية التي تبنتها الدولة في التحسن في مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، المستوى المعيشي، ومستوى التعليم والأمية) وانخفاض نسبة البطالة، والتراجع في حجم المديونية الخارجية، والتطور في معدلات النمو، وانخفاض معدلات التضخم، إلا أن اعتماد الدولة على المداخل البترولية لتمويل مشاريعها الاستثمارية يشكل عائقا لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث إذا ارتفعت أسعار النفط تتحسن الوضعية المالية وتتمكن الدولة من وضع مشاريع تنموية وانجازها، في حين إذا حدث انخفاض في أسعار البترول تتوقف البرامج التنموية. ومثالا على ذلك، انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 نتيجة تراجع أسعار النفط سنتي 2014 و2015، مما أدى بالدولة إلى انتهاج سياسة التقشف في نفقاتها وهذا ما أثر على برامجها التنموية.

المطلب الثاني: قيود الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي

كشفت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في ظل الاتجاه نحو اقتصاد حر عن جملة من القيود المعوقة لعملية التحول السياسي والاقتصادي، فالبرغم من تفاوت

¹ دقيش، مرجع سابق، ص. 18.

² مناد العالية، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م. 16، ع. 22 (2020/03/03)، ص. 209-211.

التأثيرات الإيجابية والسلبية لسياسات التحرير الاقتصادي، إلا أن العديد من الدراسات خلصت إلى أن هذه البرامج التنموية لم تؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في أغلب الحالات بمعايير زيادة معدلات التنمية بشكل ملحوظ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخلق مناصب عمل جديدة، وتحسين المستوى المعيشي، رغم بعض الإيجابيات التي حققتها على صعيد عملية تثبيت سعر الصرف، وخفض معدلات التضخم... إلخ، والتي انعكست على الجانب الاجتماعي بشكل كبير.¹

أولاً: قيود الإصلاحات الاقتصادية:

• يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يمثل فيه قطاع المحروقات ما يعادل 96% من إجمالي الصادرات، وهو ما يشكل عائقاً في تحقيق إصلاحات فعالة ويجعل من القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج هذا القطاع غير ديناميكية وتتسم بضعف النشاط الإنتاجي.²

• ضعف الجهاز المصرفي والذي يقصد به مجموعة البنوك العاملة في بلد ما، والذي يكتسي في إطار النظام النقدي والمالي أهمية بالغة في أي اقتصاد، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، إلا أن قطاع المصارف لم يعرف نفس وتيرة الإصلاح الضرورية، بحيث لم يشهد تطورات جادة منذ صدور قانون النقد والقرض 1990.

• غياب سوق حقيقي لرأس المال، بحيث تمثل بورصة الأوراق المالية (سوق الأوراق المالية) أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية ومرآة عاكسة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة.

• البيروقراطية الشديدة التي تعد معرقلاً للاستثمار نظراً للصعوبات التي يواجهها المستثمر خاصة رجال الأعمال من داخل أو خارج البلد، بالإضافة إلى ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار.

¹ حسنين توفيق إبراهيم، *النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005)، ص. 217.

² كريمة جنين، *نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021/2020)، ص. 20.

- غياب التنسيق بين القطاعات (الصناعة، الفلاحة)، وتفضيل قطاع على آخر دون الأخذ بعين الاعتبار نتائج عدم التوازن، مما جعل الاقتصاد دائما في تبعية للخارج وخاصة في مجال المواد الغذائية.
- ضعف التسيير وغياب الرقابة والمحاسبة، وانتشار الفساد وهروب رؤوس الأموال للخارج.¹

ثانيا: الانعكاسات على الوضع الاجتماعي:

أثرت برامج الإصلاح الهيكلي على الجانب الاجتماعي للمواطن، فعلى صعيد التشغيل تدهورت الحالة العامة نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات والخصوصية، وتم تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، فعلى سبيل الذكر فقد قطاع البناء 80.000 عامل، مما أدى إلى تفاقم البطالة، حيث قدرت بنسبة 24% عام 1994 لتصل إلى 29% عام 1997، وحوالي 3،2 مليون شخص من فئة الشباب، بحيث أكثر من 80% من البطالين لا يتعدى عمرهم الثلاثين سنة. وعلى إثر هذا انتشرت الجرائم والمخدرات بين أوساط الشباب، ومع الارتفاع في أسعار السلع والخدمات نتيجة تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية بأكثر من 50% في الوقت الذي بقيت فيه الأجور ثابتة، انهارت الطبقة المتوسطة وأصبحت ضمن الطبقات الفقيرة وهو ما زاد من حدة الفوارق الاجتماعية، كما أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999، حيث يحصل على المعدل 20% من أغنى فئات المجتمع على 50% من المداخيل، فيما لا يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على أقل من 7% من المداخيل والباقي موزع على الفئات الأخرى.² كما عرف متوسط الدخل الفردي انخفاضا من 2425 دولار سنة 1990 إلى 1432 دولار سنة 1998. أما فيما يخص الجانب الصحي، فتميز بضعف الخدمات الصحية المقدمة في مختلف الهياكل الصحية، وعجز المواطن عن

¹ المرجع نفسه، ص ص. 23-27.

² سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية، 2008/2009)، ص. 55.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

الاستفادة من العلاج ذو النوعية المرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية، والتسرب المدرسي، وسوء نوعية التعليم.¹

إن سياسات الإصلاح الهيكلي والخصوصية التي كانت بهدف تصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الوطني، انعكست بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وعليه يمكن القول أن هذه البرامج فاشلة بالنظر إلى النتائج التي حققتها، إذ لم تعطي البعد الاجتماعي اهتماما، وركزت على الكفاءة الإنتاجية على حساب العدالة الاجتماعية، ولم تحقق معدل نمو اقتصادي مستقر.²

¹ المرجع نفسه، ص ص. 61-65.

² مراد جنيدي، الإصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2015)، ص ص. 103، 104.

المبحث الثالث: تقييم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

تعتبر انعكاسات عملية التحول السياسي في الجزائر مؤشرا لاستقصاء آثارها على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومدى نجاحها في تحقيق الديمقراطية. وعليه ستحاول الدراسة في هذا المبحث، تحليل الوضع السياسي والاقتصادي الراهن، ومسار البناء الديمقراطي.

المطلب الأول: انعكاسات العملية التحولية على الاستقرار السياسي

بعد الوضع الذي عاشته الجزائر منذ تبني الانفتاح السياسي 1989، وما نتج عنه من تدهور للوضع السياسي في 1992، ثم العودة لاستكمال البناء الديمقراطي، والدخول في مرحلة روتينية لا تتسم بالمنافسة على السلطة، جاء الحراك الشعبي الجزائري في 22 فيفري 2019، مطالبا برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة وتغيير النظام القائم. مما ترتب عن ذلك استقالة الرئيس، والدخول في مرحلة انتقالية، وتم تأسيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لأول مرة منذ الاستقلال بموجب القانون العضوي 07/19، والتي من مهامها تنظيم الانتخابات والاشراف عليها، بداية من التسجيل في القوائم الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج. وبعد ذلك تم اجراء الانتخابات الرئاسية في 2019/12/12 التي فاز فيها عبد المجيد تبون بنسبة 58,38%¹.

ويعتبر التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة أولية لضمان وتحقيق مطالب حراك فبراير، من خلال ما تضمنه من تعديلات، ففي قانون الانتخابات الجديد الصادر في 2021/03/10، نصت المادة 191 على أن يتم الانتخاب بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي دون المزج، ما يعني أن حظوظ المترشحين يفترض أن تكون متساوية، ذلك أن نظام القائمة المفتوحة يمنح الناخب حرية ترتيب مرشحي القائمة

¹ محمد زيتوني، "تقييم المشاركة السياسية في الجزائر"، مجلة المعيار، م.14، ع.2 (2023/12)، ص.345، 346.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

الواحدة على عكس نظام القائمة المغلقة.¹ كما أضيفت آليات جديدة لحماية المال العام، وهو ما نصت عليه المادة 9 بإضافة غاية جديدة من غايات المؤسسات التي يختارها الشعب وهي ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية. ومنح الاستقلالية للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والتي كانت في الدستور السابق عبارة عن سلطة إدارية لدى رئيس الجمهورية، وبالتالي أصبحت مستقلة عن رئيس الجمهورية بهدف ضمان الجودة لمكافحة الفساد. كما تم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية في التعيين الذي يتم في مجلس الوزراء وجعلها من اقتراح الوزير الأول، والنص على اجتماع المحكمة الدستورية بقوة القانون في حالة عدم قدرة الرئيس ممارسة مهامه. كذلك تقييد صلاحياته في حالة إعلان الطوارئ إذا دعت الضرورة ولمدة اقصاها 30 يوم والتي لم تكن مقيدة في الدستور السابق.²

بالإضافة إلى استحداث آليات جديدة لتقوية البرلمان من خلال تقوية دور المعارضة بتمثيل يضمن لها المشاركة الفعلية في أجهزة البرلمان، وتقييد العهدة البرلمانية بعهدتين منفصلتين أو متتاليتين للحد من الممارسات الفاسدة، وخلق تنافس حقيقي بين المواطنين. والحد من الحصانة المطلقة وحصرها بممارسة المهام فقط.³

أما بخصوص القضاء استحدثت بعض المواد الدستورية لاستقلالية القضاء، والتمثلة في دسترة تركيبة المجلس الأعلى للقضاء، وهو ما يعتبر تجسيد حقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات، ولضمان استقلالية أكبر للقضاء عدم تمسك الرئيس بصورة كلية لرئاسة المجلس، وذلك بتكليف رئيس المحكمة العليا لرئاسة المجلس.⁴

وعليه يمكن القول أن الإصلاح الدستوري الذي عرفته البلاد، يعبر عن رغبة حقيقية للتغيير، ويشير إلى التأسيس لجمهورية جديدة، والتوجه نحو إقامة نظام حكم ديمقراطي،

¹ المرجع نفسه، ص. 347.

² فؤاد عيساني، مليكة بوضياف، "أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 6، ع. 2 (2021/12)، ص. 1019-1021.

³ المرجع نفسه، ص. 1023.

⁴ السعيد براهيم، مولود بركات، "مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، م. 6، ع. 2 (2021/12/15)، ص. 504، 505.

الفصل الثالث: عملية التحول السياسي في الجزائر ومضمونها

والحد من الممارسات التسلطية، وذلك من خلال ما تم اقراره من مواد دستورية ضامنة لحقوق الانسان وتفعيل المشاركة السياسية، والفصل بين السلطات، ومكافحة الفساد، كما أنه جاء لمعالجة الاختلالات السابقة للنظام السياسي، وبالتالي يمكن اعتباره من ضمن المكاسب والترتيبات الضرورية لاستكمال البناء الديمقراطي.¹ إلا أن ترسيخ هذه الإصلاحات السياسية، يتطلب إرادة سياسية قوية وثقافة سياسية لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: انعكاسات العملية التحولية على الوضع الاقتصادي

مر الاقتصاد الجزائري بمحطات هامة منذ تبني اقتصاد السوق كانت أولها الإصلاحات الهيكلية المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، ثم البرامج التنموية الأربعة (2001-2019)، والتي اعتمدت على خلق ديناميكية اقتصادية، وإشراك القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني. إلا أنه مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 وما ترتب عنه من عجز في التمويل لاستكمال الجهود التنموية، دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة اقتصادية تنموية سنة 2016،² من خلال اعتماد نموذج اقتصادي جديد يمتد إلى غاية 2030 ويتم عبر ثلاث مراحل، مرحلة الإقلاع (2016-2019)، والتي يتم فيها إعادة التوازن الهيكلي و تصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة، مرحلة التحول (2020-2025)، ويتم فيها الانطلاق في التنوع الاقتصادي والانتقال الطاقوي، مرحلة الاستقرار (2026-2030)، وهي المرحلة التي يكون فيها الاقتصاد الوطني تمكن من الخروج من التبعية الريعية والانتقال إلى مستوى الدول الناشئة.³

¹ حمزة خليفة، سمير بارة، "أثر التعديل الدستوري 2020 على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، م.15، ع.2 (2022/06/15)، ص.56، 57.

² عطية خمخام، محمد علي الجودي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي"، *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، م.7، ع.2 (2021/01/20)، ص.352.

³ عبد القادر روشو، "الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، م.12، ع.3 (2021/7/1)، ص.159، 160.

خلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا، وكانت أعلى نسبة هي 3,2% سنة 2016، و1,3% سنة 2017، بينما عرف معدل التضخم 4,27%، 5,50%، 4,27% سنة 2016، 2017، 2018 على التوالي. كما عرف الميزان التجاري هو الآخر عجزا (2016-2019)، وهذا كله ناتج عن عدم الاستقرار في أسعار البترول.

لكن مع بداية سنة 2020 طرأت أوضاع معاكسة لهذه التوجهات، تمثلت في انتشار وباء كوفيد، والذي أدى إلى تدهور في الاقتصاد الوطني، وانحيار أسعار البترول، وعرقلة النشاط الاقتصادي.¹ بعد مرور سنة من الانكماش انتعش النمو الاقتصادي مرة أخرى نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، وتحسن الوضع، وذلك بتسجيل فائض في الميزان التجاري، وتقلص عجز الموازنة الكلي من 12% إلى 7,2% من إجمالي الناتج المحلي.² كما شهدت أسعار استيراد السلع والبضائع انخفاضا، حيث بلغت 165.8 سنة 2023 مقابل 188.6 سنة 2022، كذلك سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 2550.8 مليار دينار سنة 2022، و1265.4 مليار دينار سنة 2023. بينما بقي معدل البطالة يتراوح في حدود 12% في الفترة الممتدة ما بين 2021-2023.³

وفي إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن توجهت السياسات العمومية خلال السنوات الأخيرة نحو دعم القدرة الشرائية للمواطن من خلال الزيادة في الأجور، ودعم مختلف برامج المساعدة الاجتماعية، ومثلت بذلك الجهود المبذولة في مجال التحويلات الاجتماعية نسبة 18,45% من الميزانية العامة للدولة سنة 2023.⁴

¹ المرجع نفسه، ص ص. 160-162.

² البنك الدولي، "تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر: تعزيز الصمود في الوقت الملائم"، في:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-update-strengthening-resilience-in-favorable-times> تاريخ الاطلاع : (2024/05/24).

³ الخبر، "قيمة فائض الميزان التجاري حتى نهاية سبتمبر 2023"، في:

<https://www.elkhabar.com/press/article/242372> تاريخ الاطلاع : (2024/05/24).

⁴ وكالة الأنباء الجزائرية، "2023: سنة مواصلة جهود ترقية معيشة المواطن تكريسا للطابع الاجتماعي للدولة"، في:

<https://www.aps.dz/ar/societe/153643-2023> تاريخ الاطلاع : (2024/05/24).

وعليه يمكن القول من خلال هذه المؤشرات أن هناك تحسن في أداء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير، وفي رؤية 2030 تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة خارج هذا القطاع والبحث عن موارد مالية جديدة، وهو ما يستلزم تنمية وتحديث القطاع الفلاحي للتخلص من التبعية الغذائية، وتطوير الصناعات التحويلية وتوفير مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي، ودعم الاستثمار المحلي للخروج من تبعية الدولة الريعية.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة بعد تحليل فصولها الثلاثة لمختلف القضايا المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ 1989، وفيما يتعلق بالإجابة عن المشكلة البحثية إلى أن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر جاء نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية، تمثلت الدوافع الداخلية في المطالب الداخلية بعد تنامي المشاكل والأزمات نتيجة فشل الدولة في تحقيق التنمية منذ استقلالها، وكذلك العوامل الخارجية الدولية المتمثلة في هبوب رياح الديمقراطية في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم. كل هذه الدوافع المجتمعة شكلت ضغوطا على الدولة الجزائرية لتبني الانفتاح، وإحداث إصلاحات جذرية لمواكبة التطور السياسي في العالم.

وكنتيجة لهذا تبنت الدولة الانفتاح السياسي من تعددية سياسية، وانتخابات، وحرية التعبير، والانتقال إلى اقتصاد السوق، واعتماد برامج الإصلاح الهيكلي. إلا أن هذه العملية التحولية عرفت تعثرا في أول تجربة لها، وذلك في ظل غياب ثقافة ديمقراطية حقيقية تسمح بالتداول السلمي على السلطة.

انعكس تعثر عملية التحول الديمقراطي في الجزائر على الوضع الاجتماعي من تدهور في المستوى المعيشي بسبب فشل التنمية، بالإضافة إلى احتقان الوضع السياسي والأمني.

وبعد العودة للحياة السياسية في 1996 تميز المسار الديمقراطي بالروتينية، بحيث لا يوجد تنافس على السلطة خاصة في فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. دفع هذا الوضع إلى الحراك والاحتجاج سنة 2019 ضد النظام، والمطالبة ببناء دولة القانون من أجل تحقيق الديمقراطية، وكانت النتائج التي وصل إليها "الحراك الشعبي" إبعاد الرئيس السابق عن الترشح لعهد خامسة، والدخول في مرحلة انتقالية لبناء جزائر جديدة وتفعيل ديمقراطية حقيقية تشمل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما في الشق المنهجي وفي إطار الإجابة عن الفرضيات السابق وضعها في هذه الدراسة. فبخصوص الفرضية الأولى التي تربط بين نظام الحكم التسلسلي وهندسة الحياة السياسية والدستورية والانتخابية تعتبر صحيحة حسبما عرضته الدراسة، وذلك من خلال ما حدث في مسار عملية التحول الديمقراطي من هندسة للعملية السياسية والانتخابية وتوظيف استراتيجيات للبقاء في الحكم وإعادة انتاج السلطة لنفسها.

أما الفرضية الثانية المتعلقة بالثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، بحيث كلما كانت الثقافة السياسية التشاركية عالية كلما زاد الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها، جاءت صحيحة، وهو ما أكدته شواهد الدراسة، كما أكدته العديد من الدراسات بأن الثقافة السياسية السلطوية شكلت عائقاً في تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية.

كما أن الفرضية الثالثة التي تقول بتأثر عملية الترسخ الديمقراطي بالعوامل الداخلية والخارجية اعتبرت صحيحة، كون أن الشواهد لدراسة عمليات التحول الديمقراطي في العالم جاءت تؤكد أن نجاح أي عملية تحول ديمقراطي تتطلب تناغم وتضافر العوامل الداخلية والخارجية ودعماً للعملية.

أما فيما يخص الفرضية الرابعة القائلة بأن توسع الطبقة المتوسطة يعزز الديمقراطية وترسيخها، فقد جاءت صحيحة كون أن الشواهد في الدراسة أكدت أن الطبقة المتوسطة تدعم عملية التغيير والتحول، كون أن العملية التحولية تخدم مصالحها وتعمل على تعزيز الاستقرار لها.

قائمة المراجع النهائية:

قائمة المراجع باللغة العربية:

التقارير والوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
2. القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 11/89، المؤرخ في 5 يوليو 1989.
3. إي ميلر لوريل، مارتيني جيفري، *التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودوس مستفادة من حول العالم* (مؤسسة راند، 2013)، ص ص. 11-13.

الكتب:

4. إبراهيم حسنين توفيق. *النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005.
5. بخوش مصطفى. *حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2006.
6. بوحوش عمار. *التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1997.
7. دوفرجيه موريس. *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى*، ترجمة جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1992.
8. الرياشي سليمان وآخرون. *الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996.
9. السيد مصطفى كامل. *الإصلاح السياسي في الوطن العربي*. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

10. السيد يسين. *إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
11. عارف نصر محمد. *نظريات التنمية السياسية المعاصرة*. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
12. عبد الله ثناء فؤاد. *آليات التغيير في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1997.
13. علوان حافظ حمادي الدليمي. *النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط.1، 2001.
14. علوش ناجي. *الديمقراطية: المفاهيم والاشكالات*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1994.
15. غليون برهان. *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 2003.
16. فركوس صالح. *تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال*. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.
17. قيرة اسماعيل وآخرون. *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002.
18. منيسي احمد. *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
19. هلال علي الدين، مسعد نيفين. *النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000.
20. هنتغتون صامويل. *الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، ترجمة: عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993.

المجلات:

21. إبراهيم حسنين توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، *المستقبل العربي*، ع. 349 (مارس 2008)، ص. 21، 22.
22. بابا عربي مسلم، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، *دفا تر السياسة والقانون*، ع. 9 (2013/06)، ص. 234.
23. بابه عائشة، "الاضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519-1830"، *مجلة متون*، م. 8، ع. 4 (2017/01)، ص. 355، 356.
24. بحيح عبد القادر، "تحديات الاقتصاد الجزائري امام صدمات تقلبات أسعار النفط بين ازمة 1986-2015"، *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*، م. 2، ع. 1، (2018/03/31)، ص. 402.
25. بختي نفيسة، "مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر"، *مجلة البحوث والحقوق في العلوم السياسية*، م. 2، ع. 4 (2006/10/03)، ص. 97-100.
26. براج السعيد، بركات مولود، "مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020"، *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*، م. 6، ع. 2 (2021/12/15)، ص. 504، 505.
27. بن الطاهر حسين، "ازمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م. ب. ع. 31 (2009)، ص. 268-270.
28. بن جلول خالد، فلفول عبد القادر، بعلي حمزة، "دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر"، *مجلة التنمية الاقتصادية*، م. 04، ع. 07، (2019/06/07)، ص. 23.
29. بن جيلالي عبد الرحمان، "الحق في تكوين الأحزاب السياسية في التشريع الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، م. 3، ع. 2 (2010/07/15)، ص. 73.
30. بن حمو محمد سعيد، بن تامي رضا، "تحليل مفاهيمي لتشكّل الطبقات الاجتماعية في الجزائر"، *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية*، م. 10، ع. 1 (2022/01/23)، ص. 851، 852.

31. بن طلاع خديجة، "التحول الديمقراطي في الجزائر الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية"، *مجلة صوت القانون*، م.7، ع.2 (2020/09)، ص.70.
32. بن عمراوي عبد الدين، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات"، *مجلة السياسة العالمية*، م.6، ع.1 (062022/05)، ص.472،471.
33. بن عودة محمد، "لتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال"، *مجلة الرسالة والدراسات والبحوث الإنسانية*، م.8، ع.1 (2023/04)، ص.251،250.
34. بن يحي نبيلة، بالحسن حسان، "قراءة في المحددات النظرية لنشأة الأنظمة السياسية العربية"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، م.7، ع.2 (2022/12/01)، ص.759.
35. بوجعدار الهاشمي، "ازمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها واثارها"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م.10، ع.2 (1999/12/31)، ص.102،101.
36. بوحريق كريمة، "البناء الاجتماعي الجزائري الامازيغي رؤية سوسيو أنثروبولوجيا"، *مجلة العلوم الإنسانية*، ع.48 (2017/09)، ص.400.
37. بوعتروس عبد الحق، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية - حالة الجزائر -"، *بحوث اقتصادية عربية*، عدد12، (1998)، ص.70.
38. بولكعيبات ادريس، "حول تشكل وانحيار الطبقة الوسطى في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م.11، ع.14، (2000/12/31)، ص.82،81.
39. حداد محدد، "الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والاسس ومضامين البناء والترسيخ"، *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، م.5، ع.1 (2021/09/20)، ص.213،212.
40. خلف بوبكر، "مقاربة حول نشأة وتعديل الدساتير"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ع.14 (2016/10)، ص.187.

41. خليفة حمزة، بارة سمير، " أثر التعديل الدستوري 2020 على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، م.15، ع.2 (2022/06/15)، ص ص.56،57.
42. خمخام عطية، الجودي محمد علي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي"، *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، م.7، ع.2 (2021/01/20)، ص.352.
43. دايلي زين العابدين، كريش نبيل، " التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م.13، ع.1 (2022/04)، ص.704.
44. دعاس عميور صالح، " مواثيق الثورة التحريرية واشكالية بناء الدولة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م.32، ع.1 (2021/05/01)، ص ص.527-532.
45. دقيش جمال، " أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية"، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، م.3، ع.2 (2020/01/22)، ص ص.15،16.
46. دي كورتونا ببيترو جريللي، " من النظام الشيوعي إلى الديمقراطية إعادة النظر في تغير نظام الحكم في المجر وتشيكوسلوفاكيا"، ترجمة أمال كيلاني، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، ع. 128 (مايو 1991)، ص. 78.
47. رملي مخلوف، " مبدا التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري، *مجلة العلوم وفاق المعارف*، " *مجلة العلوم وفاق المعارف*، م.3، ع.2 (2023/06/01)، ص.166.
48. روشو عبد القادر، " الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، م.12، ع.3 (2021/7/1)، ص ص.159،160.
49. زياني صالح، " الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية"، *دفاثر السياسة والقانون*، عدد خاص، (افريل 2011)، ص.315.
50. زيتوني محمد، " تقييم المشاركة السياسية في الجزائر"، *مجلة المعيار*، م.14، ع.2 (2023/12)، ص ص.345،346.
51. سليمان فيسة نورة، يونس عيسى، " مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري والاثار الناجمة عنها"، *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية*، م.7، ع.2، (2022)، ص.84.

52. شريفي سارة، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017)", *مجلة دراسات اقتصادية*، م.5، ع.2 (2018/11/18)، ص.190، 191.
53. ضيف الله عقيلة، "سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر"، *حوليات جامعة الجزائر*، م.11، ع.1 (1998/04/10)، ص.304.
54. طاهري لخضر بن العيد، "الامية في الجزائر وسبل الحد منها"، *مجلة الخلدونية*، م.1، ع.6، (2013/09/01)، ص.358-360.
55. العالية مناد، مزريق عاشور، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، م.16، ع.22 (2020/03/03)، ص.209-211.
56. عباس عمار، "قراءة تحليلية للتعديل الدستوري لسنة 2008"، *مجلة المدرسة الوطنية للإدارة*، م.18، ع.2 (2008/12/31)، ص.39-45.
57. عمار عباس، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، *مجلة المحكمة الدستورية*، م.1، ع.2 (2013/12/31)، ص.18.
58. عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، "أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، م.6، ع.2 (2021/12)، ص.1019-1021.
59. قارح سماح، "الطبقة الوسطى الجزائرية النشأة والتغيرات"، *مجلة العلوم الإنسانية*، م.10، ع.19، (2010/06/20)، ص.154-156.
60. قوراح يمينه، "الانتقال الديمغرافي في الجزائر وأثره على البنية السكانية"، *مجلة الانسان والمجتمع*، ع.10 (2015/06)، ص.56-59.
61. كبير سيد أحمد، "العملية الانتخابية في بلدان المغرب العربي: تجديد سلطوي بقواعد ديمقراطية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، م.9، ع.1 (2022/06/06)، ص.130، 131.
62. كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، ع.8 (2005/09)، ص.62، 63.

63. كواش منال، "إشكالية بنا الدولة في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، م.1، ع.3(2020/05)، ص ص.150-152.
64. لعجال اعجال محمد لمين، "دراسة مقارنة حول مبادرة التعديلات الدستورية في الدساتير الجزائرية وأثرها على المسار الديمقراطي والحريات"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، م.7، ع.14(2016/10)، ص ص.37،38.
65. مجدان محمد، " العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع.5 (أكتوبر 2014)، ص. 59.
66. مجدان محمد، " التجربة الدستورية الجزائرية وبناء الديمقراطية"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، م.12، ع.1(2021/06/24)، ص.19.
67. مساعيد فاطمة، " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، *دفاتر السياسة والقانون*، ع. خاص (أفريل 2011)، ص. 224.
68. معمري نصر الدين، " قراءة في التعديل الدستوري 2016"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، م.17، ع.02 (2020/06/08)، ص ص. 93،94.
69. ناجي عبد النور، " التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر"، *مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، ع.2، (2008)، ص ص.39،40.
70. نوري دريس، " الجزائر: تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي"، *مجلة سياسات عربية*، م.9، ع.51 (2021/07)، ص.72.
71. وارزقي ميلود، " التطور الديمغرافي والبنية السكانية في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، م.4، ع.7 (2016/12/18)، ص.13.
72. الوحيشي علي مصباح محمد، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، م.1، ع. 2 (أكتوبر 2015)، ص.56.

الرسائل الجامعية:

73. بشيخ خيرة، *الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017).

74. بلهاري كريمة، *النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).
75. بن عمير جمال الدين، *الإصلاح الحزبي في الجزائر أثناء فترة التعددية السياسية*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014).
76. بوسدر رشيدة، *المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021).
77. بوسماعت صدوق، *الاقتصاد الجزائري وتداعيات الازمة النفطية الراهنة*، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).
78. توازي خالد، *اليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015).
79. جباري كريمة، *الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020).
80. جحنين كريمة، *نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020).
81. جنيدي مراد، *الإصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، 2015/2014).
82. حافظ علي حافظ أبو عياش، *دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية*، أطروحة ماجستير (جامعة نابلس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2008).
83. حسن عبد الرزاق، *التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

84. زريق نفيسة، *الترسيخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والآفاق*، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).
85. شاعة عبد القادر، *إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).
86. شرع نورة، *سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري*، رسالة ماجستير (جامعة غرداية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010).
87. شليغم سعاد، *ازمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015).
88. علوي عزيزة، *التحولات السياسية في مصر وتونس 1981-2011*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013).
89. كبير سيد أحمد، *التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013).
90. كحل الراس ليندة، *سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013).
91. مخلوفي عبد العالي، *الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط*، مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017).
92. مهمائي سعاد، *تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية*، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية، 2009/2008).
93. ميهوبي فاطيمة، *دراسة قياسية لمحددات ظاهرة الفقر في الجزائر*، مذكرة ماستر (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).

94. نعمي وحيدة، *الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر،* (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013/2012).
95. نموشي نسرين، *انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر،* رسالة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

الأبحاث غير المنشورة:

96. ساعد محمد، *محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري،* (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017).
97. عبد الله نورالدين، *الاقتصاد الجزائري،* محاضرات (جامعة سعيدة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022).

باللغات الأجنبية:

BOOKS:

98. Brynen Rex, Korany Bahgat, Noble Paul, (eds.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, vol.1 (Colorado: Lynne Rienner, 1995).
99. Chazan Naomi et al. (eds.), *Politics and Society in Contemporary Africa* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1999).
100. KABORA Boniface, *L'Idéal Démocratique entre L'Universel et le Particulier*, (Paris : l'Harmattan, 2001).
101. Neack Laura and al. (eds), *Foreign Policy Analysis* (New jersey : Prentice Hall, 1995).
102. Quandt, William B, *Revolution and political leadership, Algeria 1954-1968* (Cambridge Mass, London : M.I.T. press, 1969).

Articles:

103. CESARI Jocelyne, « Algérie, chronique l'armée des incertitudes, » *Annuaire des l'Afrique du nord*, Tome XXXI, 1992, P.616.

104. Fontaine Jaques « les élections législatives Algériennes 26 Décembre 1991 » **Maghreb Machrek**, n° 135 jan- mars, 1992, p.156.

Thesis:

105. Kotze Joleen Steyn, *Theory Building and Democracy : an Appraisal and Analysis of the Consolidation of Democracy Theory*, Doctorat Thesis (University of South Africa, November 2010).

المراجع الإلكترونية:

106. وكالة الأنباء الجزائرية، "2023: سنة مواصلة جهود ترقية معيشة المواطن تكريسا للطابع الاجتماعي للدولة"، في:

<https://www.aps.dz/ar/societe/153643-2023> تاريخ الاطلاع : (2024/05/24).

107. الخبر، "قيمة فائض الميزان التجاري حتى نهاية سبتمبر 2023"، في: [press/article/242372/https://www.elkhabar.com](https://www.elkhabar.com/press/article/242372) تاريخ الاطلاع : (2024/05/24).

108. البنك الدولي، "تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر: تعزيز الصمود في الوقت الملائم"، في:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/alger-economic-update-strengthening-resilience-in-favorable-times> ia-

تاريخ الاطلاع: (2024/05/24).

109. هبة العوادي، "البناء الدستوري في الجزائر"، في:

<https://www.droitentreprise.com> تاريخ الاطلاع : (2024/02/18).

110. مرسى عبد الرزاق، "إشكالية بناء الدولة في افريقيا: قراءة في الاطروحة السلطوية"، مركز دراسات الوحدة العربية، في:

<https://caus.org.lb> تاريخ الاطلاع : (2024/05/26).

111. إبراهيم حسنين توفيق، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/0>

[1/201312495334831438.html](https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/0) تاريخ الاطلاع : (2024/02/24).